ديوان الرقابة المالية والإدارية – دولة فلسطين

الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

"تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية"

قدم البحث للمشاركة في المسابقة الثانية عشرة للبحث العلمي التي تنظمها المنظمة العربية

إعداد

يوسف احمد حنتش

رئيس وحدة التخطيط والتطوير وتنمية القدرات

ديوان الرقابة المالية والإدارية – دولة فلسطين

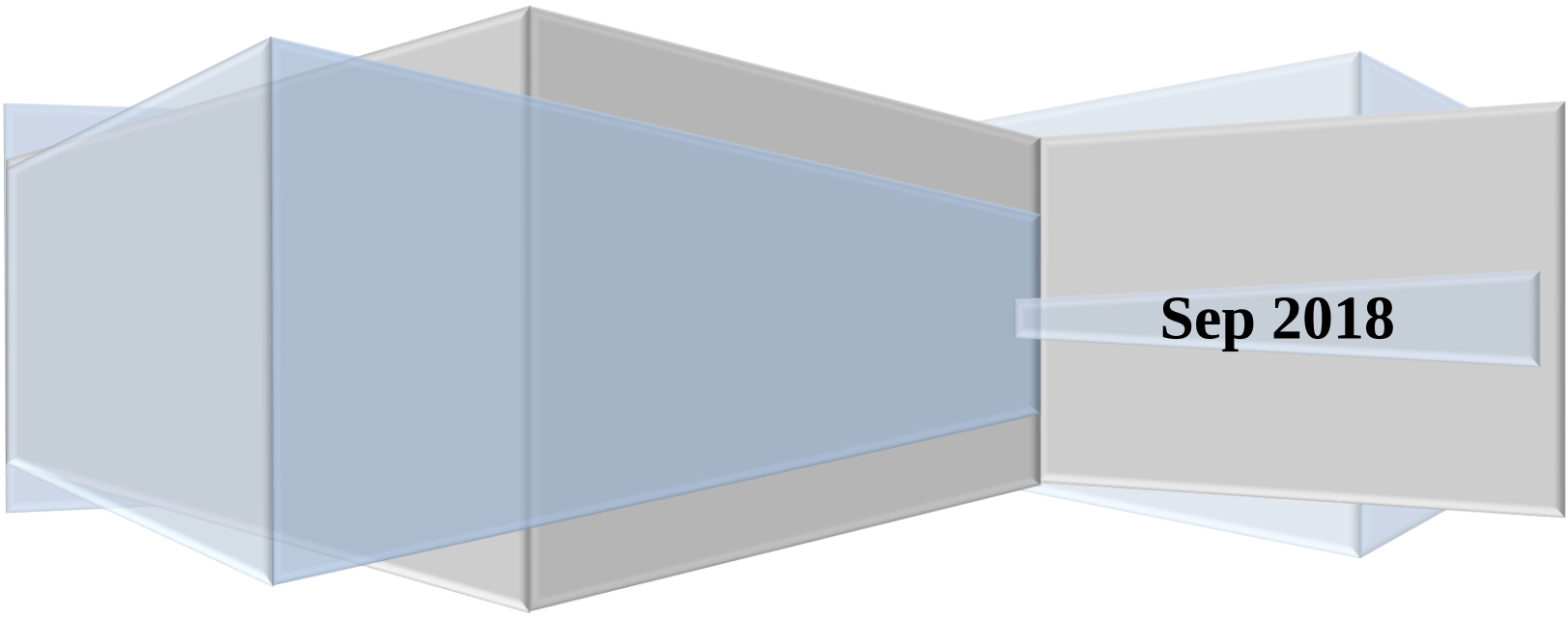

فهرس المحتويات

الملخص 3
المختصرات: 5
الفصل الأول: خلفية الدراسة: 6
المقدمة 6
مبررات الدراسة 7
أهمية الدراسة 7
مشكلة الدراسة 7
أهداف الدراسة 7
أسئلة الدراسة 8
هيكلية الدراسة 8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة: 9
تمهيد 9
المبحث الاول: مساهمة أجهزة الرقابة العليا في تطبيق أهداف التنمية المستدامة: 10
أولا: ما هو الدور المطلوب من الأجهزة الرقابيه العليا؟ 11
ثانيا: الأدوار الرئيسة لاجهزة الرقابة للإسهام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: 13
ثالثا: نتائج مراجعة إطار أهداف التنمية المستدامة 17
المبحث الثاني: تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية حول مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة: 18
أولا: وصف هيكلية التقرير: 19
ثانياً: تحليل المشكلة: 19
ثالثاً: وصف لموضوع محدد متعلق بالسياق/الوضع في فلسطين 21
رابعاً: نطاق المراجعة 22
خامساً: منهجية المراجعة 22
سادساً: المعايير 24
الالتزام 25
بناء الوعي ومشاركة الأطراف ذوي العلاقة 26
المسؤولية والموارد والمسائلة 32
الإعداد لتطبيق الأهداف 35
أنظمة القياس والرقابة 38
الأساس والمؤشرات 42
ترتيبات الرقابة والتقارير 44
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وادواتها 49
الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها 50

الفصل الخامس: البعد المستقبلي والتوصيات 56
أولا: البعد العملي والأدوار المستقبلية: 56
ثانيا: التوصيات 57
الملاحق..... 59
قائمة المراجع 73

الملخص

أُجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين سبتمبر 2017 الى سبتمبر 2018، وتتبع أهمية الدارسة من الاهتمام العالي الذي أبدته الأجهزة الرقابية برقابه اهداف التنمية المستدامة، حيث أبدى أكثر من 100 جهاز من الأجهزة الرقابية العليا الأعضاء اهتماما ملموسا برقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذا فإن الإنتوساي تكثف من جهودها فيما يتعلق برصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور المدققين، كما تبحث ضرورة وضع نهج رقابة شامل متكامل ومشاركة أصحاب المصالح الخارجيين وتوفير دوافع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو استخدام المؤشرات، وفضلا عن ذلك تشكل العمليات الرقابية المنسقة إمكانيات ثمينة لتبادل الخبرات والمعرفة.

وتم التركيز على المشكلة الدراسة التي تم تحديدها بإشارة الأجهزة العليا للرقابة إلى أن هناك حاجة لإنتظار خطط حكوماتها المتعلقة بهذا الشأن، قبل تحديد استراتيجية الرقابة.

وهدفت الدراسة الى التعرف على مساهمة أجهزة الرقابة العليا في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، والتعرف على تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية حول مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

ولاغراض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الدراسة التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات عن طريق التقارير بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الاعتماد على تقرير ديوان الرقابة بالخصوص، بالاضافة الى الوثائق والمستندات وقياس المؤشرات كأداة لجمع البيانات.

وأما أهم نتائج الدراسة، فجاءت للاجابة على اسئلة الدراسة والمتمثلة في ما هي مساهمة أجهزة الرقابة العليا في تطبيق أهداف التنمية المستدامة؟ وما هي تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية حول مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة؟ حيث تم التأكيد على انه من أجل تحسين الدور الذي تؤديه أجهزة الرقابة العليا يجب أن تعتمد وسائل تدقيق ومنهجيات أكثر إبداعا، ويجب أن تتخذ أجهزة الرقابة العليا تدابير فعالة لبناء القدرات ورفع التحديات لتلبية احتياجات الحوكمة الوطنية، ويتوجب على الأجهزة العليا للرقابة تدعيم التبادل والتعاون المتبادل وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات الوطنية فيما بينها لتحقيق التنمية المشتركة للرقابة المالية على المستوى الوطني في جميع أنحاء العالم.

وان مشاركة الاجهزة العليا وهي أحد مكونات الحوكمة في الدول بتنفيذ والرقابة على أهداف التنمية المستدامة، سيشكل انطلاقة ايجابية وحيوية في ابراز قيمة وفوائد هذه الاجهزة من اجل تعزيز ثقة المواطن في رقابة مستقلة وفعالة، ويزيد من الاعتراف عالميا بالدور المحوري للمنظمة في في دعم الحكم الرشيد والمساءلة.

وفي ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة استعداد الأجهزة لتلبية الانتظارت الناتجة عن خطة التنمية المستدامة 2030.
2. ضرورة تقييم المشاريع ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
3. ضرورة المساهمة في تدعيم الشفافية والمساءلة (هدف التنمية 16).
4. ضرورة ان تضع قيادة كل جهاز أعلى للرقابة نظرة استراتيجية بشأن كيفية إجراء الجهاز رقابة على اهداف التنمية المستدامة.
5. ضرورة تطوير اطر عمل لتطبيق المناهج الاربعة وفقا لمبادرات الاجهزة العليا، ووضع آلية لرصد التقدم المحرز وجمع المعلومات المتعلقة بهذا الشأن.
6. ضرورة دعم عملية إعداد معلومات عالية الجودة فيما يتعلق باهداف التنمية المستدامة من خلال هذه الاطر، ونشرها سواء في داخل مجتمع الاجهزة العليا او في الخارج.
7. ضرورة ضمان بناء علاقات فعالة مع منظمة الامم المتحدة والشركاء الدوليين بما في ذلك اتباع اساليب ابلاغ شامل وميسر لتلك الاطراف.

المختصرات:

SDGs: Sustainable Development Goals
INTOSAI: International Organization of Supreme Audit Institutions
ISSAI: International Standards of Supreme Audit Institutions
SAACB: State Audit & Administrative Control Bureau
SAI: Supreme Audit Institutions
SAI PMF: SAI Performance Measurement Framework
IDI: INTOSAI Development Initiative

الفصل الأول: خلفية الدراسة:

المقدمة

تلعب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورا مهما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لذا فقد أطلقت الإنتوساي العديد من المبادرات بهدف دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقديم مساهماتها من أجل إنجاز خطة 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعتبر أهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030.

كما وتهدف التنمية المستدامة في القضاء على الفقر، وبناء المجتمعات السلمية، وتعزيز الرخاء والرفاهية مع حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، وباعتمادها باتفاق الدول الاعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك في عام 2015، أصبح يتوجب على هذه البلدان ترجمه اهداف التنمية المستدامة الطموحة والمتحولة الى أولويات وطنية، وحشد الموارد اللازمة وبناء الشراكات الضرورية في المجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل إنجاح تنفيذها.

حضي مفهوم التنمية المستدامة خلال العقدين الاخيرين بالمزيد من القبول والتفهم الى درجة انه اصبح الان من المواضيع الكبرى التي تاخذها الحكومات في الاعتبار عند وضع الخطط واتخاذ القرارات، ويجمع مفهوم التنمية المستدامة بين ثلاثة مجالات من النشاط الانساني، ألا وهي المجتمع، والاقتصاد، والبيئة، وذلك من خلال اقتراح مفهوم للتنمية يلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة اجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها.

مبررات الدراسة

- المشاركة في المسابقة الثانية عشرة للبحث العلمي التي تنظمها المنظمة العربية.
- رصد مدى استعداد وجهوزية الحكومة الفلسطينية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز عمليات الرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وخاصه الهدف 16 الذي ينص على بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة.
- تعزيز إمكانيات اضطلاع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة في تنفيذ مهامها.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدارسة من الاهتمام العالي الذي أبدته الأجهزة الرقابية برقابه اهداف التنمية المستدامة، حيث أبدى أكثر من 100 جهاز من الأجهزة الرقابية العليا الأعضاء اهتماما ملموسا برقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذا فإن الإنتوساي تكثف من جهودها فيما يتعلق برصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور المدققين، كما تبحث ضرورة وضع نهج رقابة شامل متكامل ومشاركة أصحاب المصالح الخارجيين وتوفير دوافع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو استخدام المؤشرات، وفضلا عن ذلك تشكل العمليات الرقابية المنسقة إمكانيات ثمينة لتبادل الخبرات والمعرفة.

مشكلة الدراسة

نظرا لأن أهداف التنمية المستدامة لا تزال مفهوما جديدا إلى حد ما، فقد أشارت الأجهزة العليا للرقابة إلى أن هناك حاجة لإنتظار خطط حكوماتها المتعلقة بهذا الشأن، قبل تحديد استراتيجية الرقابة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مساهمة أجهزة الرقابة العليا في تطبيق أهداف التنمية المستدامة.
- التعرف على تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية حول مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

أسئلة الدراسة

تتكون الدارسة من سؤالين، وهما:

- ما هي مساهمة أجهزة الرقابة العليا في تطبيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية حول مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة؟

هيكلية الدراسة

تتألف هيكلية الدراسة من خمسة فصول مرتبه على النحو الاتي:

الفصل الأول: عرض كل ما يتعلق بالدراسة من مبرراتها واهميتها، مشكلتها، أهدافها، اسئلتها.

الفصل الثاني: تناول عرضا للإطار النظري.

الفصل الثالث: يعرض منهجيه الدراسة وادواتها، ومجتمع الدراسة.

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الخامس: البعد العملي المستقبلي والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة:

تمهيد

في 25 ايلول (سبتمبر) 2015، اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة التي تضم 193 بلدا الاجندة 2030 للتنمية، وتتضمن الاجندة 17 هدفا من اهداف التنمية المستدامة و169 غاية منبثقة عنها، وتعهدت الحكومات بالقضاء على الفقر والجوع، والنهوض بالصحة الجيدة ورفاه الانسان، وحماية البيئة بحلول سنة 2030، وفي نطاق تعهدها بأن "لا يبقى أحد متخلفا عن الركب"، فإن الحكومات اتفقت ايضا على توفير الامن والوصول الى العدالة وتحقيق مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة[1].

ورقابة القطاع العام، كما تجريها الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، من شأنها ان تحدث فارقا مهما في حياة المواطنين، واقرت المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية (ISSAI)، ومنها المعيار الدولي 12 بشأن "قيمة الاجهزة وفوائدها"، بالحاجة المتزايدة الى اثبات القيمة والفوائد التي توفرها الاجهزة، وبإمكان الاجهزة من خلال رقابة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في المستوى الوطني، ان تسهم بشكل حاسم في انجاح الاجندة 2030، وبالتالي الاسهام في تحسين عيش المواطنين عبر العالم[2].

وكانت الدعوة موجهة لمنظمة الانتوساي الى اخذ دورها الرئيسي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، الامر الذي يتطلب من الاجهزة الرقابية البدء باعادة توجيه اعمالها وفق الرؤية العالمية، من خلال التدقيق وبموجب الصلاحيات والاولويات الممنوحة لهم، والمشاركة بشكل فعال في الجهود الوطنية المبذولة لمتابعة ومراقبة تقدم تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وتحديد فرص التحسين كما جاء في وثيقة المفاهيم الاساسية لاهداف التنمية المستدامة في ديسمبر 2015.

وتجسّد أهداف التنمية المستدامة أجندة التنمية الأكثر طموحا والأشمل محتوى في تاريخ الأمم المتحدة .وقد وصفها بان كيمون، الأمين العام للأمم المتحدة بأنّها" أجندة كونية وتحوّلية ومتكاملة تبشّر بمنعرج تاريخي لعالمنا ."من جهتها، رحّبت المنظمة الدولية INTOSAI بالأجندة 2030 وتعتزم دعم تنفيذها[3].

---

[1]–[3] الوثيقة التعريفية، الدور المتحول للاجهزة العليا في ضوء اهداف التنمية المستدامة، 2018.

[2] منظمة الانتوساي، اعلان ابو ظبي، 2016.

المبحث الاول: مساهمة أجهزة الرقابة العليا في تطبيق أهداف التنمية المستدامة:

تلعب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورا مهما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لذا فقد أطلقت الإنتوساي العديد من المبادرات بهدف دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقديم مساهماتها من أجل إنجاز خطة 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد شكل الدور الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق برصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد المناهج الأربعة التالية:

- رصد مدى استعداد وجهوزية الحكومات الوطنية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،
- القيام بعمليات الرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة،
- المساهمة في تحقيق الهدف 16 الذي ينص على بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة،
- إمكانيات اضطلاع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة في تنفيذ مهامها.

اضافه الى انها تبحث ضرورة وضع نهج رقابة شامل متكامل ومشاركة أصحاب المصالح الخارجيين وتوفير دوافع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو استخدام المؤشرات. وفضلا عن ذلك تشكل العمليات الرقابية المنسقة إمكانيات ثمينة لتبادل الخبرات والمعرفة[4].

ان مفتاح تحقيق التنمية المستدامة "من قبل جميع الناس ولجميع الاشخاص" هو تنشيط وتعزيز الشراكات العالمية، وجميع الاشخاص معنيين الى الاجتماع والعمل معا، وتعبئة الموارد اللازمة لوضع افكارهم موضع التنفيذ، وان هناك اهتمام عالمي غير مسبوق نحو اجندة 2030 الامر الذي يتطلب من كافة المجتمعات المهنية تسليط الضوء على الاجندة وتوضيح الدور المطلوب من المجتمع المهني في المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[5].

[4] http://www.intosai.org/ar/about-us/sdgs-sais-and-regions.html

[5] تجربة ديوان المحاسبة الكويتي في مجال التنمية المستدامة، 2018.

أولا: ما هو الدور المطلوب من الأجهزة الرقابيه العليا؟

في هذا الإطار، تتعهّد منظمة الإنتوساي بمهام التنسيق والقيادة بين الأجهزة التابعة لها ومع الأطراف الخارجية من أصحاب المصلحة وذلك أساسا عبر مختلف اللجان وأهمّها لجنة تبادل المعرفة في مجال تعميم المعلومات والخبرات بين الأجهزة ومبادرة الإنتوساي للتنمية وذلك عبر لجنة بناء القدرات المهنية أساسا إعداد برنامج شامل ومشترك لتطوير القدرات المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[6].

وتماشيا مع هذه الخطة الإستراتيجية للإنتوساي، تولت منظماتها الإقليمية الاستئناس بما جاء فيها لإعداد خططها الإستراتيجية كل فيما يخص الأجهزة العليا للرقابة الراجعة لها بالنظر، ولم تشذ الأرابوساي عن هذه القاعدة حيث تولت إعداد خطتها الإستراتيجية للفترة 2018–2022 وأدرجت بها نفس الأولوية الشاملة الثانية لمخطط الإنتوساي والمتمثلة في دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على اهداف التنمية المستدامة في صدارة أولوياتها[7].

كما أنّه وفي إطار تطبيق المخطط الإستراتيجي للإنتوساي (2017–2022) وبالأساس تطبيق مقتضيات الأولوية الشاملة الخامسة المنصوص عليها بالمخطط المذكور والتي تهدف إلى البناء على، ودعم، وتسهيل التعاون والتنسيق والكفاءة المهنية بين المنظمات والهيئات الإقليمية التابعة للإنتوساي، تعتزم المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) التقيد بمقتضيات هذه الأولوية فيما يتعلق بمساعدة الأجهزة الأعضاء على دعم قدراتها في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمانة العامّة لمنظمة الانتوساي قامت تطبيقا لما تمّ الاتفاق عليه خلال الاجتماع عدد 70 للمجلس التنفيذي للمنظمة المنعقد في قراس بتوجيه مراسلة إلى الأمانات العامّة للمنظمات الإقليمية لمدها بتقارير جهوية حول تقدم الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة كي يتم نشرها على موقع واب المنظمة الدولية.

[6] مشروع مذكرة مفاهيم "اعداد تقرير جهوي حول تقدم اعمال الاجهزة العليا للرقابة بمنطقة الارابوساي في مجال الرقابة على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة اجندة 2030"

[7] مرجع سابق، مشروع مذكرة مفاهيم.

متابعة ومساندة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأعضاء في المنظّمة ضمن مسار مساعدة الحكومات في تحقيق أجندة الأمم المتحدة 2030 وذلك قصد استكشاف مجالات الدعم والتطوير الضرورية للقيام بالرقابة في المجال.

لذلك، وكمرحلة أوّلية، يتمثل الهدف الأولي في تحديد مستوى استعداد واضطلاع الأجهزة الأعضاء بدورها في المجال ثمّ في مرحلة ثانية تقييم الخطوات الفعلية والأعمال المنجزة في إطار الرقابة على تنفيذ الأهداف التنموية وخصوصا في هذه المرحلة مدى تقييم الأجهزة لاستعداد وجاهزية حكومات الدول الأعضاء في الأرابوساي لتنفيذ هذه الأهداف طبقا للأجندة والجدول الزمني المضبوط للغرض.

ومعظم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تُجري الآن أعمالا رقابية لها صلة بناحية أو أكثر ممّا أوردنا، فالأجهزة تساهم، من خلال الرقابة المالية ورقابة الالتزام، في الإدارة المالية الجيدة، وبالتالي في قيام مؤسسات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة (هدف التنمية المستدامة 16) وهي تسهم، من خلال رقابة جودة الدخل والإنفاق (رقابة الأداء)، في تنفيذ لأهداف التنمية المستدامة يتّسم بالفعالية والاقتصادية والكفاءة، في مجالات على غرار التعليم والصحة والوقاية من الكوارث .وهي تعطي المثال، من خلال العمل على تحسين جودة عملياتها، على اعتمادها الشفافية والمساءلة .وهكذا فإنّ الأجهزة مهيّأة، بطبيعة عملها، لإدراج أهداف التنمية المستدامة في نطاق عملياتها القائمة[8].

سيتمّ كذلك النظر في مدى تولي الأجهزة تقييم البرامج التي تسهم في أهداف التنمية المستدامة ومدى دعمها لتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 16 (المتعلق بالشفافية والمساءلة)[9].

متابعة ومساندة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأعضاء في المنظّمة ضمن مسار مساعدة الحكومات في تحقيق أجندة الأمم المتحدة 2030 وذلك قصد استكشاف مجالات الدعم والتطوير الضرورية للقيام بالرقابة في المجال[10].

[8] الوثيقة التعريفية، الدور المتحول للاجهزة العليا في ضوء اهداف التنمية المستدامة، 2018.

[9–10] مشروع مذكرة مفاهيم "اعداد تقرير جهوي حول تقدم اعمال الاجهزة العليا للرقابة بمنطقة الارابوساي في مجال الرقابة على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة اجندة 2030".

إن المؤسسات العليا للرقابة المالية (SAIs) يمكن أن تساهم في أهداف التنمية المستدامة بطرق مختلفة، أحدها هو تقييم أداء البرامج ذات الصلة ببرنامج SDG كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة تقييم ما إذا كانت الحكومة قد أنشأت الهياكل اللازمة لضمان التنفيذ الناجح، ويشمل ذلك النظر في وجود آليات للرصد وتوافر بيانات موثوقة .من خلال مراجعة الطريقة التي يتم بها تدبير المال العام، فإن مراجعي الحسابات المدارة يسهمون في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط بالمؤسسات الشفافة والفعالة .أخيراً وليس آخراً ، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة المالية إلى أن تكون مثالاً يحتذى به وأن تقدم تقريراً عن أدائها الخاص[11].

ثانيا: الأدوار الرئيسة لاجهزة الرقابة للإسهام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[12]:

تتسم أهداف التنمية المستدامة باتساع نطاقها وتغطيتها لمعظم عناصر السياسة العامة وتقديم الخدمات العامة، بدءا من الرعاية الصحية وصولا الى التعليم وحماية البيئة فضلا عن الجوانب المؤسسية والحوكمة. كما تضمن مشاركة مختلف أصحاب المصلحة بالاضافة الى مداها. وقد وصلت البلدان من مختلف انحاء العالم الى مراحل مختلفة من عملية مواءمة خطط وأنظمة التنمية الوطنية الخاصة بها مع الاهداف الجديدة. وسوف يستمر هذا الامر في التطور مع تقدم دورة أهداف التنمية المستدامة على مدى إطارها الزمني الممتد لخمسة عشر عاما[13].

المساهمة في تنفيذ هدفيْ التنمية المستدامة رقم 16 ورقم 17:

يتضمّن هدف التنمية المستدامة رقم 16 أربع غايات ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: [14]

- الهدف 16 (الغاية 4): الحدّ بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة، وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030.
- الهدف 16 (الغاية 5): الحدّ بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.
- الهدف 16 (الغاية 6): إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

---

[11] http://www.audit.gov.sd/?p=878&lang=ar

[12] الوثيقة التعريفية، الدور المتحول للاجهزة العليا في ضوء اهداف التنمية المستدامة، 2018.

[13] ورقة عمل، اهداف التنمية المستدامة، مؤتمر الانكوساي 22، ديسمبر 2016.

[14] https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice/

- الهدف 17 (الغاية 1): تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

ومن دون ممارسات محاسَبية مناسبة، وأنظمة ملائمة للمراقبة الداخلية، ورقابة داخلية مهنية، فإنّ جهود مكافحة الفساد في المالية العامة لن يتسنّى لها النجاح على الأرجح .ومن المسؤوليات الهامة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إجراء الرقابة على أداء الوزارات الوطنية والإدارات الإقليمية والشركات المملوكة للدولة في هذه المجالات التابعة إلى إدارة المال العام .ومن شأن توصيات الأجهزة بهذا الخصوص أن تكون محفّزا قويّا على تعزيز النزاهة في المال العام.

وتمثّل عائدات الضرائب، في عدّة بلدان، نسبة بسيطة من الناتج المحلي الإجمالي .ومن شأن ذلك أن يمثّل معضلة خاصة بالنسبة إلى الاقتصادات المعتمدة إلى حدّ كبير على الموارد .ومن خلال إجراء الرقابة على أداء سلطات الضرائب والجمارك الوطنية، فإنّه يمكن للأجهزة أن تساعد الحكومات على تعبئة الموارد اللازمة للاستجابة إلى أهداف التنمية المستدامة.

إجراء الرقابة على جاهزية الحكومات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة[15]:

اعتمدت بعض الحكومات الوطنية خططا تفصيلية لتنفيذ هذه الأهداف، في حين ما تزال حكومات أخرى في مراحل التخطيط الأولى. ويمكن للأجهزة، من خلال رقابة الجاهزية الوطنية، أن تساعد حكوماتها على وضع الأوليات، والتكليف بالمسؤوليات، وتخصيص التمويل العام .من ناحية أخرى، فإنّ مثل هذه الأعمال الرقابية توفّر معلومات هامة للبرلمانات الوطنية .كما أنّ لها فائدة في إثبات قيمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدى المواطنين.

ويُعَدّ الالتزام السياسي رفيع المستوى أمرا حاسما في استجابة أيّ بلد لأهداف التنمية المستدامة .وعلى الحكومات أن تتخيّر الغايات ذات الأولوية، وتتفق بشأن سياسات التنفيذ، وتعيّن المسؤوليات وتخصّص الميزانيات، وتخطّط للرصد والإبلاغ، وتعمل على ترقية الوعي العام .وينبغي أن يكون بمقدور إدارات الإحصاء الوطنية توفير البيانات المناسبة .وكلّ من هذه العناصر قابل للرقابة.

[15] الوثيقة التعريفية، الدور المتحول للاجهزة العليا في ضوء اهداف التنمية المستدامة، 2018.

1. الالتزام السياسي :هل وضعت الحكومة أولويات وطنية، مشفوعة بأوضاع مرجعية وغايات قابلة للقياس وجدول زمني لتنفيذ الأهداف والغايات المناسبة؟
2. الخطط التنفيذية: هل تُعتمَد خطط تنفيذية متّسقة؟ هل جرى إدراج السياسات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية الأخرى؟
3. المسؤوليات والميزانيات: هل جرى تعيين المسؤوليات السياسية وتخصيص الموارد لكلّ من الأهداف ذات الأولوية؟ هل أنّ الميزانيات واقعية؟ هل ثمّة حاجة إلى تمويلات إضافية؟
4. الرصد والإبلاغ :هل توجد تدابير للرصد والإبلاغ عن التقدّم الحاصل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ هل ستنشَر التقارير للعموم، وهل أنّ البرلمان مستعدّ لمناقشتها؟
5. ترقية الوعي العام :هل تقوم الحكومة بالنهوض بالتوعية العامة في مجال أهداف التنمية المستدامة وهل تحثّ على حوار مع كافة الجهات ذات المصلحة، من قطاع خاص، ووسط جامعي، ومنظمات المجتمع المدني؟
6. بيانات موثوقة :هل للهيئة الوطنية للإحصاء القدرة على جمع ونشر بيانات كاملة وذات مصداقية ومناسبة ودقيقة وفي الإبّان؟

رقابة الأداء بشأن السياسات والممارسات الوطنية في مجال أهداف التنمية المستدامة[16]:

عندما تكون الحكومة قد أقرّت أهدافا للتنمية المستدامة وغايات منبثقة عنها ستقوم بتنفيذها باعتبارها ذات أولوية، يُصبح بمقدور الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة رقابة ما إذا كان التنفيذ مُراعيا للإدارة المالية السليمة(أي مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية) فقد يقوم الجهاز، على سبيل المثال، برقابة الطريقة التي تعتمدها الحكومة لتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 4 (الغاية 4) الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات التقنية والمهنية المناسبة للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030 وقد تتخيّر الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تتضمّن كافة مهمات رقابة الأداء المستقبلية مسألة رقابية أو أكثر ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة.

[16] الوثيقة التعريفية، الدور المتحول للاجهزة العليا في ضوء اهداف التنمية المستدامة، 2018.

ولدى اختيار المواضيع الرقابية، فإنّ بمقدور الجهاز أن يأخذ بالاعتبار مسائل تتماهى واهتمامَ المواطنين . وتجدر الإشارة إلى أنّ المواطنين، عبر العالم، قد عيّنوا أربع أولويات :تعليم جيّد، ورعاية صحية أفضل، وفرص عمل أفضل، وحكومة نزيهة ومُصغية لمواطنيها.

ويوجد شكل آخر يمكن أن تعتمده الأجهزة لإثبات قيمتها وفوائدها بالنسبة إلى حياة المواطنين من خلال رقابة أهداف التنمية المستدامة، وهو إطلاق حوار مع الجهات ذات المصلحة في المجتمع المدني .ففي نطاق رقابة على الإنفاق في التعليم الابتدائي، مثلا، يمكن استخدام الدراسات الاستقصائية والمجموعات المرجعية لاستكشاف آراء الأولياء والمعلّمين .ومن شأن هذا المنظور المواطِني أن يُثريَ العمل الرقابي، دون التأثير على حرية الجهاز في استخلاص استنتاجاته الذاتية .وقد وَجَدت الأجهزة التي تعمل على هذا النهج أنّ المواطنين ينحوْن إلى التعامل إيجابا مع هذا الشكل من أشكال انفتاح الجهاز.

وتعنى هذه الاستراتيجية بكيفية بدء الاجهزة في استخدام رقابة الاداء التي يمارسونها للقيام بالرقابة على الجوانب المتعلقة بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة واعداد التقارير عنها متضمنة التوجيهات والتوصيات بشأنها، وبالتالي يمكن تجميع نتائج الرقابة على المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي من خلال تطبيق "اطار عمل نمطي لنتائج المراجعة"[17].

أن يكون الجهاز نموذجا للشفافية والمساءلة[18]:

إنّ المالية العامة السليمة مقوّم جوهري من مقوّمات ثقة المواطن في المؤسسات العامة .وبمقدور الأجهزة أن تضطلع بدور أساسي في النهوض بمؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة .ولكي تؤدّي هذا الدور على أحسن وجه، ينبغي أن تكون الأجهزة ذاتُها نموذجا للشفافية والمساءلة.

[17] ورقة عمل، اهداف التنمية المستدامة، مؤتمر الانكوساي 22، ديسمبر 2016.

[18] الوثيقة التعريفية، الدور المتحول للاجهزة العليا في ضوء اهداف التنمية المستدامة، 2018.

ثالثا: نتائج مراجعة إطار أهداف التنمية المستدامة[19].

وفي ضوء مكانة الاجهزة العيا للرقابة في الانظمة الوطنية، والسلطة الممنوحة لها في جميع مجالات المصروفات الحكومية، وتعاونها الفعال مع المنظمات العالمية والإقليمية، فإن هذه الاجهزة يمكن ان تعمل بشكل إيجابي نحو تحقيق النجاح لأهداف التنمية المستدامة، ويمكن ان تكون الاجهزة العليا للرقابة ذات نفع، على سبيل المثال، في التأكد من أن الحكومات الوطنية تضع هذه التعهدات الدولية في جداول أعمال وتنتهجها بشفافية ومساءلة.

بنظرة فاحصة لجميع الاهداف والغايات المرجوة من الوثائق المعتمدة، يتبين ان الاجهزة العليا للرقابة على دراية بالفعل بالكثير من هذه القضايا، ان لم يكن كلها، وينظر الى هذه القضايا باعتبارها قضايا التنمية الاساسية التي اعتادت الحكومات القيام بها في مجال عمل الاجهزة العليا للرقابة.

من اجل جمع كل هذه البيانات والخبرات الموجودة بالفعل لدى الاجهزة العليا للرقابة في جميع انحاء العالم، وتم وضع إطار للجمع بطريقة منظمة لنتائج عمليات المراجعة التي تم تنفيذها بالفعل من قبل الاجهزة العليا للرقابة بشأن العديد من القضايا التي تغطيها اهداف التنمية المستدامة، ويستند المنهج رباعي الخطوات الى النتائج التي توصلت اليها مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة، وفيما يلي وصفها:

1. الوصف المختصر المفيد للمراجعة التي تم القيام بها.
2. تحديد أي من الأهداف أو الغايات كان موضوع عملية المراجعة.
3. تحليل نتائج المراجعة من خلال تعريف عوامل المخاطرة المتعارف عليها.
4. الاعتبارات المتعلقة بنتائج المراجعة وانجاز خطط العمل التي تم تحديدها.

ويمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية من تقرير المراجعة في جملة واحدة، وتصنيفها في واحد أو أكثر من العوامل الواردة في النقاط التالية[20]:

1. غموض/تداخل المسؤوليات.

[19]–[20] دوترا، بولا. (2016): "نتائج مراجعة إطار أهداف التنمية المستدامة". محكمة المحاسبات الاتحادية–البرازيل، المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، مجلد 43، عدد 1، ص ص 12–14.

2. غياب التنسيق بين أصحاب الشأن الرئيسيين على المستويات المحلية والوطنية/مختلف الوزارات او الهيئات الحكومية/المجتمع المدني/القطاع الخاص...الخ.
3. غياب أو ضعف السياسات او الاستراتيجيات.
4. عدم كفاية عملية تقييم الاثار البيئية/الاجتماعية للسياسات والبرامج الحكومية.
5. وجود نقص في التحليل (اقتصادي واجتماعي وبيئي) لدعم القرارات.
6. الافتقار الى وجود تخطيط طويل الاجل لتنفيذ السياسات والبرامج.
7. عدم كفاية الادارة المالية للسياسات والبرامج.
8. عدم انفاذ التشريعات المحلية.
9. عدم كفاءة نظم المراقبة واعداد التقارير.
10. نقص البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية حول مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة[21]:

تمهيد:

قام ديوان الرقابة المالية والإدارية في العام 2017 بمراجعة وتقييم جاهزية الحكومة الفلسطينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030 باستخدام نموذج الخطوات السبع الذي اعتمدته منظمة الإنتوساي، كما عمل الديوان إضافة إلى التقييم العام على موضوع محدد لأهداف التنمية المستدامة وهو الحد من الفقر (الهدف 1)، وأثر ذلك في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وتعزيز المساءلة الحكومية عن استخدام الموارد في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية.

إن هدف الديوان تقديم مساهمات قيمة للجهود الوطنية لمتابعة التقدم المحرز، ومراقبة التنفيذ وتحديد فرص التحسين لكامل مجموعة الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs).

وقد جاء قرار الجمعية العامة لمنظمة الانتوساي حول أهداف التنمية المستدامة (2030) بتقديم مساهمة ذات مغزى في مراجعه الحسابات في خطة عام 2030، حيث عمل المؤتمر على تعريف أهمية القيام بأعمال

[21] تقرير الديوان النهائي حول مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة، 2018.
(http://www.intosai.org/fileadmin/downloads/downloads/1_about_us/SDGs_and_SAIs/id782_SDGs_Palestine_EN.pdf)

مراجعه وتدقيق لأهداف التنمية المستدامة من خلال أربع طرق، والتي وردت في الخطة الاستراتيجية، حيث سيتم دعم كل منهج بإطار للعمل بما يساعد الانتوساي في تجميع كافة نتائج أعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في هذا المجال. وبشكل عام فان الانتوساي تسعى الى ان تكون صوت مستقل بخصوص التحديات التي تواجه المجتمع العالمي في التخطيط وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة وتقديم تقارير انجاز بالخصوص.

أولا: وصف هيكلية التقرير:

يتكون التقرير من موجز عام عن أهداف التنمية المستدامة وأهمية دور الديوان في مراجعتها، ومن ثم تم التطرق إلى تحليل المشكلة والتعريف بأصحاب المصلحة ذوي العلاقة، وتسليط الضوء على تحليل وتقييم استراتيجية الحماية الاجتماعية للأعوام (2014–2016)، كما تم تحديد نطاق المراجعة ومنهجيتها والمعايير المتبعة في المراجعة وصولاً الى النتائج العامة والخاصة بالهدف المتعلق بالحد من الفقر، ومن ثم تقديم التوصيات والمقترحات التي تساهم في تعزيز الجاهزية لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: تحليل المشكلة:

الاعتبارات والقيمة المضافة لاختيار أهداف التنمية المستدامة وموضوع محدد.

ترتبط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالاستقلال السياسي والاقتصادي، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل تحقيق الاستدامة الاقتصادية طويلة المدى في ظل استمرار إسرائيل في السيطرة على الارض والموارد الطبيعية واستغلالها، وفي ظل استمرارها في اشتراط الحصول على تصاريح لتطوير البنية التحتية الضرورية، وتطوير الأعمال واستيراد المنتجات، ولا سيما في المناطق المسماة "ج" وهو ما يعطل الجهود التي تبذل للتقدم إلى الامام. وكذلك الحال فيما يخص الاستدامة الاجتماعية، التي لا يمكن تحقيقها في ظل حالة التشرذم التي يعيشها المجتمع بفعل السياسات والإجراءات التي تفرضها إسرائيل علينا، وطالما بقي الاحتلال جاثماً على الأرض، فإنه لا يمكن تحقيق حلول مستدامة للتحديات التنموية التي تواجهها.

الفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني

يشكل الاحتلال الاسرائيلي أبرز هذه التحديات، فإسرائيل ما فتئت تنفذ أجندة الضم والتوسع، وتقويض كل فرصة لنهوض الاقتصاد الفلسطيني، وهي تنفذ سياساتها دون هوادة ودون حسيب ولا رقيب، ضاربة بعرض الحائط كل الشرائع والأعراف الدولية، فلا تزال المستوطنات تتمدد وتتوسع في جميع أنحاء الضفة الغربية، ولا

يزال قطاع غزة يعاني من آثار العدوان الإسرائيلي المتكرر، ومن الحصار واستشراء الأزمة الإنسانية التي تعصف به، فلم تتمكن سوى ما نسبته 18% من أصل (18,000) أسرة أُجبرت على النزوح من العودة إلى منازلها التي أُعيدَ تشييدها أو جرى ترميمها، وما تزال 47% من الأسر الفلسطينية القاطنة في القطاع تعاني من انعدام الأمن الغذائي، كما يعاني 70% من سكان غزة من نقص حاد في تزويد المياه، بينما نجد 95% معرضين للإصابة بالأمراض الناتجة عن قلة جودة المياه، ولا تزال إسرائيل تمنع أعدادًا متزايدة من أبناء الشعب الفلسطيني من الوصول إلى المنطقة المسماة (ج) التي تشكل 64% من مساحة الضفة الغربية، حيث لا تزيد المساحة التي تسمح إسرائيل للفلسطينيين بالبناء فيها عن 5% من مجمل مساحة هذه المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يلتهم جدار الضم والتوسع ما يزيد عن 9% من مساحة الضفة الغربية، ويحاصر بينه وبين الخط الأخضر ما يزيد على (335,000) مواطن فلسطيني، بمن فيهم المواطنون من سكان القدس الشرقية.وما تنفك إسرائيل ماضية في مصادرة الموارد الطبيعية، وتُعَدّ المياه أبرز الأمثلة الصارخة على ذلك، حيث تواصل إسرائيل استخراج ما نسبته 80% من المصادر المائية الفلسطينية في الضفة الغربية، وبالتالي يواجه الفلسطينيون شحًا مزمنًا في المياه.

فعلى مدى فترة تقارب عقدٍ كامل، أطلقت دولة فلسطين أجندة إصلاح طموحة من أجل بناء مؤسساتها الوطنية التي تمهد الطريق لنيل الاستقلال، لقد أسهمت المساعدات الخارجية في إسناد جانب لا يستهان به في تنفيذ هذه الأجندة، وكان من المفترض أن يتضاءل الاعتماد على المساعدات الخارجية مع مرور الوقت، ومع تحقق الفوائد المترتبة على إنهاء الاحتلال الاستيطاني على فلسطين. بدلا من ذلك، وبشكل مأساوي، عززت إسرائيل من استعمارها الاستيطاني لفلسطين وفي الوقت نفسه، شهدت المساعدات الخارجية، التي تشكل عماد الاستقرار المالي وقوامه في دولة فلسطين، تراجعًا هائلاً بلغت نسبته81%، من ناحية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، منذ العام 2008 وبالنظر إلى أن الإصلاح يستدعي توفر الموارد.

إضافة إلى ذلك، تواجه فلسطين نوعاً من الحلقة المفرغة في المسألة الديمغرافية، وعدم القدرة من الاستفادة من القوى البشرية الفلسطينية المتزايدة، وتوظيفها في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد سكان دولة فلسطين، حسب الاتجاه الحالي للزيادة السكانية، إلى الضعف بحلول العام 2050 وترتفع نسبة السكان في سن العمل مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وسنشهد تضخمًا في أعداد الشباب، وهو ما سيزيد الضغط بشكل مستمر على سوق العمل وخدمات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية على المدى

المتوسط والطويل، كما يفرض التقدم الذي أحرز في قطاع التعليم لصالح الفتيات، اللواتي ما زلن يعانين من تدني مستوى مشاركتهن في سوق العمل، المزيد من الضغوط لكي يتم توفير أعدادًا أكبر من فرص العمل التي تعود بالنفع عليهن، وصولاً إلى تمكن المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة[22].

ثالثاً: وصف لموضوع محدد متعلق بالسياق/الوضع في فلسطين

الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان[23].

بعض الامثلة الملموسة للمشاكل الاجتماعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

تعد ظاهرة الفقر في فلسطين من الظواهر الرئيسية التي تسعى الحكومة لمجابهتها والحد منها، وذلك لما تسببه من مشاكل اجتماعية من جهة، ولتأثيرها السلبي المباشر على كل من الرعاية الصحية والتعليم. وتأتي جهود الحكومة في الحد من الفقر في سياق يتزايد فيه عدد الفقراء وتتسع فيه دائرة المعرضين للفقر والتهميش نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التي تبقي على مسببات الفقر، وتعمل على إضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وزيادة اعتماديته على الاقتصاد الإسرائيلي.

ويعرف الفقر فلسطينياً بعدم المقدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، والذي يعني عدم توفر القدرة المالية على الحصول على سلة السلع الأساسية والتي تتكون من الغذاء والملبس والمسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى كالرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

وفقاً لآخر تقديرات الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول الفقر في الأراضي الفلسطينية، فقد عانى 25.8 % من الأفراد في المجتمع الفلسطيني من الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة في العام 2011، حيث بلغت هذه النسبة 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة. كما أشارت التقديرات إلى أن 12.9% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن 36.4% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد؛ في حين يقل دخل 47.6% من الأفراد عن خط الفقر الوطني وهو ما يشير إلى أن نسب الفقر وفقاً لمستوى الدخل هي أعلى بكثير من نسب الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك.[24]

---

[22] اجندة السياسات الوطنية 2017–2022، ص ص 12–13.

[23] https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/

[24]. استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للأعوام 2017 – 2022، ص 25.

والجدول التالي يظهر السياسات الوطنية التي تم تبنيها للمساهمة في الحد من الفقر:

السياسة الوطنية	التدخلات السياساتية
الحد من الفقر	- **تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة.** - **مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة.** - **الادماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الافراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الاسرى المحررين).**
توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفيرة والمهمشة	- **تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود دنيا لها.** - **إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي.** - **تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها، وتعزيز الحوار الاجتماعي.**

رابعاً: نطاق المراجعة

سيتم مراجعة الجاهزية في فلسطين من خلال التركيز على جاهزية الحكومة الفلسطينية عموماً وعلى الجاهزية لموضوع الحد من الفقر، حيث تم دمج اهداف التنمية المستدامة مع اجندة السياسات الحكومية.

وسيتم العمل على الهدف رقم (1) من اهداف التنمية المستدامة بعنوان الحد من الفقر بكافة أشكاله، ومن هنا جاء اهتمام ديوان الرقابة في تقييم جاهزية الحكومة فيما يخص الهدف الأول من اهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر وفقاً للمعطيات الواردة أعلاه، حيث تم العمل على إجراء تحليل وربط ما بين أهداف أجندة السياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

خامساً: منهجية المراجعة

السؤال الرئيسي

ما هو مدى جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق ومراقبة سير العمل في أهداف التنمية المستدامة على نحو كاف؟

الأسئلة الفرعية

- هل الحكومة الفلسطينية ملتزمة بما فيه الكفاية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ هل مختلف القطاعات (الصحة والتعليم وغيرها) مشاركة وملتزمة بإعداد ووضع وتطبيق سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى نفذت الحكومة الفلسطينية جهوداً كافية لتوعية المجتمع بأهداف التنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى تم توضيح وتوزيع المسؤوليات عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمسائلة عن سير العمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك مصادرها بالنسبة للأهداف منفردة ومجتمعة؟
- إلى أي مدى تضع الحكومة الفلسطينية برامج سياسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين؟ إلى أي مدى راعت الحكومة الفلسطينية ترابط هذه البرامج السياسية؟
- هل وضعت الحكومة الفلسطينية نظاماً ملائماً لقياس ومراقبة أهداف التنمية المستدامة (مثال: مرتبط بمؤشرات وجيد التنظيم مع فحوصات للجودة)؟
- ما مدى تنظيم وانسجام الخطة الوطنية ومنها مؤشراتها مع أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها؟ هل وضعت الحكومة الفلسطينية أساساً للمؤشرات ذات العلاقة (الأولويات حسب الخطة الوطنية)؟
- هل يوجد إطار عام للتقارير الوطنية لأهداف التنمية المستدامة؟ في حالة وجوده فهل هو وفقاً للإطار العام لتقارير الأمم المتحدة؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فهل يوجد تفسير مقنع؟

جمع البيانات

1. مقابلات مع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة.
2. الاستعانة بمواقع الأمم المتحدة والمواقع الرسمية الأخرى على شبكة الإنترنت فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة لمعرفة واستيعاب أجندة عام 2030.
3. التحقق من المعلومات الحكومية لتحديد الجهة الحكومية المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة في البلد والهيئات الحكومية المشاركة في الإعداد لتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
4. تحديد أصحاب المصلحة الأساسيين للتواصل معهم ممن لديهم معلومات ذات صلة حول أهداف التنمية المستدامة في البلد، حيث يشارك في أغلبية البلدان مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة غير الحكوميين، مثل المؤسسات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية والقطاع الخاص.
5. إجراء مقابلات مع المدراء الحكوميين المشاركين في إعداد وتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

6. إجراء مقابلات مع أصحاب مصلحة آخرين (ممثلي الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومدراء الشركات على سبيل المثال) لجمع معلومات حول الموضوعات الرقابية:
   - دراسة الملفات/الوثائق. (أجندة الخطة الوطنية وغيرها)
   - تحليل ومراجعة استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية (2017–2022).
   - الاطلاع على عينة من الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية.
   - دليل مراجعة جاهزية تطبيق اهداف التنمية المستدامة IDI، ونماذج أوراق العمل.
   - الاستبيان الذي تم تصميمه للوقوف على مدى إشراك ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة.

سادساً: المعايير

نموذج/ دليل الخطوات السبع

قاد التعاون مع محكمة الرقابة الهولندية والأجهزة الرقابية الأخرى الشريكة إلى وضع منهجية من سبع خطوات لمراجعة جاهزية الحكومات، وهي منهجية أقرتها الإنتوساي ويمكن إتباعها كلياً أو جزئياً وفقاً لأولويات الأجهزة الرقابية والموارد المتاحة. قدم نموذج المراجعة هذا واعتمد خلال مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرين في أبو ظبي في شهر ديسمبر 2016.

تتحقق المراجعة فيما يتعلق بالإطار العام السياسي من مدى قيام الحكومات:

1) بإبداء التزام حكومي ومسؤولية وطنية بتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
2) ببناء وعي حول أهداف التنمية المستدامة وتشجيع الحوار مع كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة؟
3) بتخصيص المسؤوليات والموارد ووضع ترتيبات المسائلة.
4) بوضع خطط للتطبيق مع الاهتمام بالتكامل والترابط.

تم جمع آخر ثلاث خطوات في النموذج تحت عنوان "الإطار العام للبيانات" والتحقق من مدى قيام الحكومات بـ:

1) إيجاد أنظمة لقياس ومراقبة أهداف التنمية المستدامة.
2) وضع أسس لمختلف المؤشرات يمكن الحكم في مقابلها على سير العمل طيلة دورة حياة أهداف التنمية المستدامة.
3) وضع ترتيبات لمراقبة وتقديم تقارير بسير العمل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

1. الالتزام

مراجعة عامة

- تبين وجود خطة مستقبلية للحكومة (أجندة السياسات الوطنية «المواطن أولاً» للأعوام 2022 –2017)، حيث ترتكز هذه الأجندة على ثلاثة محاور وهي: الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسن جودة الخدمات، والتنمية المستدامة.
- تم التحقق من وجود أهداف للتنمية المستدامة تم تبنيها، حيث تبين أنه تقرر تنفيذ هذا المحور من خلال خمس أولويات وطنية وتسع عشرة سياسة وطنية.

مراجعة هدف الحد من الفقر

- تم تضمين هدف الحد من الفقر ضمن الهدف الاستراتيجي الاول لوزارة التنمية الاجتماعية (2017–2022)
- وزارة التنمية الاجتماعية مكلفة بقيادة وتنسيق تنفيذ الهدف (1) من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى القضاء على الفقر، ويأخذ ذلك في الاعتبار ترابطه مع الأهداف الأخرى الموجهة نحو التنمية الاجتماعية، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة (2 و3 و4 و5 و10). وهكذا فإن استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للفترة (2017–2022) تعالج قضايا الفقر والضعف الاجتماعي والاستبعاد، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني
- الخطة شملت فئات متعددة وبخاصة الفئات المهمشة والمرأة والاطفال وكبار السن، بالإضافة الى توزيع تنفيذ الخطة جغرافيا.
- الخطة تناولت بالتفصيل كافة الحقائق والارقام حول الفقر والفئات المهمشة في فلسطين وكافة القضايا التي تواجه تلك الفئات وتوزيعها جغرافياً وضمن فئات محددة.
- كافة الاهداف الاستراتيجية الثلاث مرتبطة بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة.
- تم ربط اهداف الخطة الاستراتيجية مع اهداف التنمية المستدامة، والملحق رقم (1) يوضح ذلك:

الخلاصة:

- اكدت الحكومة بوضوح أنها تود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في تعميم خطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، وتبين انه تم إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية الوطنية، بالإضافة الى وجود تنسيق وتواصل مع كافة الجهات المعنية لحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف، وتعزيز التعاون بين الشركاء ذوي العلاقة من مؤسسات وطنية ودولية.
- تمت مشاركة هذا الالتزام باسم الحكومة الفلسطينية عن طريق قرار مجلس الوزراء والذي يعتبر ملزما قانونياً.
- تم اعداد مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية وربطها بأهداف التنمية المستدامة.
- وجود مراجعة ممنهجة للخطط القطاعية من قبل الفريق الوطني.
- تم اشراك كافة القطاعات (مؤسسات حكومية، منظمات غير حكومية، قطاع خاص، خبراء في مجال التنمية) في مشاورات ومراحل اعداد الخطة الوطنية.
- تتناول الخطة الوطنية العناصر الخمسة حول التنمية المستدامة، وهي الناس (اجتماعي–مساواة) والكوكب (التغير المناخي–القضايا البيئية) والرخاء (النمو الاقتصادي المستدام) والسلام (المدن الآمنة والأحياء السكنية وسيادة القانون) والشراكة (العمل معاً مع أصحاب المصلحة الآخرين).

2. بناء الوعي ومشاركة الأطراف ذوي العلاقة

الأنشطة المنفذة والجهود المبذولة في إطار بناء الوعي الجماهيري وتشجيع الحوار مع أصحاب المصلحة حول أهداف التنمية المستدامة.

تم العمل على بناء قدرات أعضاء الفريق الوطني من خلال المشاركة في ورشتي عمل خارجيتين في كل من بيروت وعمان لتوحيد الخلفية المعرفية، واستعراض ونقاش أجندة التنمية المستدامة وآليات متابعة تنفيذها على المستويين الوطني والدولي، بالإضافة إلى مراجعة وتقييم مدى مراعاة الاستراتيجيات القطاعية لأجندة التنمية المستدامة 2030، كما تم عقد لقاء وطني لإطلاق عملية توطين مؤشرات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عقد لقاءات مع فرق التخطيط في الوزارات لتوضيح أهداف التنمية المنوي العمل عليها، كما سيتم العمل على إطلاق مبادرات توعوية، سيتم تشكيل المنتدى الوطني للتنمية المستدامة، كما سيتم إجراء (3) استعراضات طوعية كحد أدنى حول سير العمل.

مشاركة المجتمع المدني في اهداف التنمية المستدامة:

يوجد ثلاثة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في الفريق الوطني بتنسيب من المجلس التنسيقي لمؤسسات المجتمع المدني وذلك لتقديم وجه نظر ومواقف مؤسسات المجتمع المدني حيال عملية متابعة وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة، كما تنخرط بعض مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعات العمل الاثنا عشر، حيث يتم المساعدة التقنية والمهنية في صياغة الاهداف واعداد الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، دون أن يتم عكسها على خطط القطاع الأهلي.

قام ديوان الرقابة بتصميم استبيان خاص بأهداف التنمية المستدامة للوقوف على مدى إشراك مؤسسات المجتمع المدني ومساهمتها في تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة وضعها حيز التنفيذ ومتابعة إنجازها، حيث تم توزيع الاستبيان على (64) مؤسسة غير حكومية تعمل في مختلف محافظات الضفة الغربية وذات اختصاصات متنوعة (المرأة والطفل وحقوق الحالات الخاصة والصحة والتعليم والزراعة والحفاظ على البيئة والفنون والتراث والسكن والمساواة)، وجاء الرد من عشرة جهات فقط، ومن خلال مراجعة لتلك الردود خلصت النتائج الى ما يلي:

- إن تسع عشرة مؤسسة غير حكومية تعلم بأهداف التنمية المستدامة وكان ذلك في السنة الأولى من الإعلان عن اهداف التنمية المستدامة.
- إنَّ نسبة عالية من المؤسسات تعتقد أن الاولويات الوطنية ضمن خطة الحكومة متناسقة مع خطط العمل والاولويات التي تضعها تلك المؤسسات وتعمل عليها.
- وجود تقاطع كبير ما بين مجالات العمل وبرامج المؤسسات واهداف التنمية المستدامة من جهة، وما بين الاولويات الوطنية ضمن الخطة الوطنية من جهة أخرى.
- إنَّ أغلبية المؤسسات الاهلية التي لديها علم بأهداف التنمية المستدامة كانت وسيلة معرفتها بتلك الاهداف من خلال وسائل الاعلام او مواقع التواصل والانترنت والمؤتمرات، ومؤسسة واحدة فقط لديها علم من خلال مشاركتها بفريق قطاعي ضمن الفرق القطاعية التي شكلتها الحكومة للخطط القطاعية.
- إنَّ أربع مؤسسات من أصل عشر لم تعلم بوجود فريق وطني خاص بمتابعة اهداف التنمية المستدامة في فلسطين.
- إنَّ تسع مؤسسات تشير إلى أنها لها دور وتستطيع أن تشارك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع الحكومة.

- إنَّ كافة المؤسسات غير الحكومية تشير الى انه يجب ان يتم زيادة التنسيق والتعاون ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، في إطار تبادل البيانات والمعلومات للوصول الى شراكة حقيقية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

مشاركة الهيئات المحلية في أهداف التنمية المستدامة:

- شارك ممثل عن وزارة الحكم المحلي في الفريق الوطني.
- دور وزارة الحكم المحلي في دعم وقيادة التوجهات نحو التنمية المحلية المستدامة كأحد الاهداف الاستراتيجية بعيدة المدى.
- جاءت رؤية وزارة الحكم المحلي للأعوام (2017–2022) "**حكم محلي رشيد قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة**"
- تقود وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع وزارة الاشغال العامة والاسكان، متابعة تنفيذ الهدف (11) والخاص باستدامة المدن، حيث تم تحليل واقع استدامة المدن في فلسطين وأولويتها خلال الستة سنوات القادمة، والتحديات القائمة أمام المدن الفلسطينية والتي تعيق من قدرتها على تحقيق الهدف (11) ضمن اجندة التنمية المستدامة.
- يتناول الهدف (11): سبعة غايات تتناول مواضيع الاسكان وخدماته الاساسية الملائمة، ونطاق النقل العام، وتعزيز التوسع الحضري الشامل، وصيانة التراث الثقافي الطبيعي والعالمي، وتقليل الاثر البيئي السلبي للمدن، وتوفير المساحات الخضراء، وتقليل عدد المتضررين من الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى ثلاث غايات فرعية تتناول العلاقة بين المدن والريف، وتوجه المدن نحو المناعة والحماية من الكوارث واقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود.
- تقوم الحكومة من خلال وزارة الحكم المحلي بتوفير الدعم الفني اللازم للمدن والبلدات لتقوم بدورها في التخطيط والتنفيذ، كما تقوم بتوفير موازنات اضافية لدعم تقديم الخدمات في المدن والقرى الفلسطينية كتوفير الطرق والمياه والكهرباء وغيرها وذلك من خلال برامجها المختلفة وبمساندة صندوق البلديات.
- وجود تحليل للواقع الحالي لهدف (11) من اهداف التنمية المستدامة (جعل المستوطنات البشرية شاملة للجميع آمنة وقادرة على الصمود والاستدامة)، بما يتضمن الاتجاهات السائدة للمدن الفلسطينية، حيث تم تحديد التحديات القائمة والتي تعيق من التقدم في تحقيق النتائج المنشودة.
- وجود مشروع لدى وزارة الحكم المحلي لموائمة الخطط التنموية للبلديات مع أجندة السياسات الوطنية.

- تم عقد المنتدى الحضري الفلسطيني الثاني في العام 2017 تحت شعار "توطين الاجندة الحضرية، رسم مستقبل المدن الفلسطينية"، حيث جاء الهدف الثاني منه رسم تصور للتوجهات المستقبلية لمدن فلسطين في ضوء الاعداد للأجندة الحضرية الفلسطينية، والهدف (11) لاستدامة المدن، والذي يسعى لخلق التوازن بين متطلبات النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في فلسطين.
- تبين وجود تجارب وقصص نجاح لبلديات محلية (بلدية رام الله، بلدية قلقيلية، وبلدية دورا/ الخليل) في التنمية المحلية المستدامة.
- لا توجد لامركزية تمكن البلديات من لعب دور قيادة التنمية المحلية المستدامة، في حين يتم تنفيذ مبادرة لتعزيز دور مجموعة من البلديات في جباية وإدارة مواردها.

مشاركة القطاع الخاص في اهداف التنمية المستدامة:

يشارك القطاع الخاص من خلال وجود ممثلين اثنين عن القطاع الخاص في الفريق الوطني بتنسيب من المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، حيث لم يتبين كيف ساهم وجود ممثلين عن القطاع الخاص في عكس اهداف التنمية المستدامة على القطاع الخاص في فلسطين، حيث اقتصرت مشاركتهم في العمل ضمن أعمال ومهام الفريق الوطني.

مراجعة موضوع/ الحد من الفقر

منذ بداية شهر نيسان وحتى شهر كانون الأول 2016، جرت مشاورات مكثفة وموسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل وضع استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية، بحيث استندت العملية على مشاركة كافة الشركاء من المؤسسات والهيئات الحكومية والرسمية ذات العلاقة وممثلي المجتمع المدني والقطاع خاص . تضمنت المنهجية ثلاث مراحل رئيسية اندرج ضمنها مجموعة من الأنشطة.

شكل رقم 1: مراحل العمل المقترحة لإعداد الاستراتيجية وأنشطتها الرئيسية

خلال **المرحلة الأولى (التحضير لعملية التخطيط الاستراتيجي وإدارته)**، تم عمل مراجعة تقييمية للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام 2014–2016 في بداية شهر نيسان 2016، تلاها تشكيل مجموعة التخطيط والموازنة، والتي ضمت في عضويتها ممثلين عن صناع القرار والإدارة العليا في الوزارة، للإشراف على عملية التخطيط واتخاذ القرار بشأن بيان سياسة البرامج.

كما تم تشكيل فريق وطني أوكل إليه الإشراف والتوجيه لفريق الوزارة، وضم (37) ممثلاً عن المؤسسات والهيئات الحكومية والرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات وخبراء ذات علاقة بالتنمية الاجتماعية.

الخلاصة:

- تم العمل على بناء قدرات اعضاء الفريق الوطني وتعزيز تأهيلهم في مجال توحيد الخلفية المعرفية، واستعراض ونقاش اجندة التنمية المستدامة واليات متابعة تنفيذها، وعقد لقاءات مع فرق التخطيط في الوزارات لتوضيح اهداف التنمية المنوي العمل عليها.
- تبين وجود مشاركة موسعة للمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات والاطراف الدولية في صياغة أهداف الحماية الاجتماعية وتحديد التدخلات السياساتية.
- شاركت الهيئات المحلية في أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد أسس التخطيط التنموي للمستوى المحلي، والمشار إليه بـ "التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية"، والذي تم اقراره في ورقة السياسات الخاصة بذلك، حيث تم ربط الخطط المحلية بالخطط الوطنية من خلال أربعة مجالات رئيسية وتفرعاتها المختلفة وهي: مجال البيئة والبنى التحتية، مجال تنمية الاقتصادي المحلي، مجال التنمية الاجتماعية، مجال الادارة والحكم الرشيد.

فرص التحسين:

- لم تطلق الحكومة او الفريق الوطني حتى الآن مبادرات لبناء التوعية الجماهيرية في المجتمع حول أهداف التنمية المستدامة.
- أطلق بعض المؤسسات مبادرات فردية لبناء التوعية لدى موظفيها حول أهداف التنمية المستدامة دون ان يتم تنظيمها.
- عدم وجود تضمين هيكلي لأهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية.
- عدم اشراك كافة المؤسسات غير الحكومية في التعريف بأهداف التنمية المستدامة.
- لم يتبين كيف ساهم وجود ممثلين عن القطاع الخاص في عكس اهداف التنمية المستدامة على قطاع الخاص في فلسطين، حيث اقتصرت مشاركتهم في العمل ضمن أعمال ومهام الفريق الوطني.
- لم يتبين كيف ساهم وجود ممثلين عن المجتمع المدني في عكس اهداف التنمية المستدامة على قطاع المنظمات غير الحكومية في فلسطين.
- لا يوجد آلية لتبادل المعلومات والتواصل مع كافة مؤسسات المجتمع المدني، بهدف الخروج بتقارير تعبر عن كافة

3. المسؤولية والموارد والمسائلة

مراجعة موضوع/ الحد من الفقر

محاربة ظاهرة الفقر هي مسؤولية وطنية جماعية، تتطلب تضافر الجهود، كمؤسسات رسمية وأهلية ودولية وقطاع خاص، للحد من الفقر في المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال التأثير في مجموعة من التدخلات والسياسات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعزيز الصمود والمنعة والتمكين الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني. تسعى وزارة التنمية الاجتماعية ضمن هذا الهدف الاستراتيجي الى الحد من الفقر متعدد الأبعاد والجوع والحرمان وتحسين وضع الأمن الغذائي للأسر الفقيرة والمهمشة، وتعزيز قدرة الأسر الفقيرة وجميع أفرادها، بغض النظر عن الجنس والعمر والإعاقة، على تأمين متطلباتهم الحياتية الأساسية، من غذاء صحي ملائم وملبس ومسكن مناسبين وعناية طبية وتعليم ورعاية شخصية للمحافظة على الصحة والرفاهيةٍ ومواصلات وخدمات وعلاقات اجتماعية لازمة. فمن حق كل فلسطيني وفلسطينية في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، والحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وضمان علاقاته الاجتماعية، وغير ذلك من سبل عيش المواطنين والمواطنات والتي يمكن أن تفقد نتيجة ظروف خارجية وتعرضهم للوقوع في دائرة الفقر. كما يسعى هذا الهدف إلى الحد من الفقر المرتبط بعدم توفر الدخل اللازم في تحقيق جميع متطلبات جميع أفراد الأسرة من طعام وغذاء وصحة وتعليم، الخ، وذلك لاستدامة التنمية وتحقيق حياة كريمة للجميع .

يتقاطع هذا الهدف مع جميع القطاعات المشمولة في الاستراتيجيات القطاعية، وخاصة استراتيجية إدارة المال العام والاقتصاد الوطني والتشغيل والتعليم والصحة والزراعة والحكم المحلي والطاقة والبيئة، وذلك من منطلق أن الحد من الفقر يجب أن يتضمن وصول الأسر الفقيرة إلى خدمات البنية التحتية والتعليمية والصحية والاجتماعية الملاءمة .

الفئة المستهدفة في هذا الهدف: الفقراء والفقيرات.

الشركاء لتحقيق هذا الهدف: المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

التقاطعات مع القطاعات في الاستراتيجيات القطاعية؟ جميع القطاعات المشمولة في الاستراتيجيات القطاعية، وخاصة استراتيجية إدارة المال العام والاقتصاد الوطني والتشغيل والتعليم والصحة والزراعة والحكم المحلي والطاقة والبيئة.

مبادئ النهج الحقوقي المتضمنة في هذا الهدف؟ الإلزامية القانونية، عدم التمييز، تمكين أصحاب الحقوق.[25] والملحق رقم (2) يعرض النتائج لهدف الحد من الفقر ودور الشركاء المختلفين.

[25]. استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للأعوام 2017- 2022، ص 47

الخلاصة:

- وجود تحديد واضح لتوزيع المسؤوليات في كافة المراحل وبخاصة في مرحلة التخطيط ومرحلة توطين المؤشرات ومرحلة المراجعة والتقييم واعداد تقارير الانجاز ومسؤوليات تنفيذ الاهداف ضمن الخطط القطاعية.
- تم تقسيم وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقا للمهام المحددة لكل مؤسسة حكومية في القانون الناظم لأعمالها.
- يوجد (18) خطة قطاعية و(3) خطط عبر قطاعية.
- تم تشكيل مجموعات عمل لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة تقودها جهة تنسيق الحكومية مكونة من (حكومة، مجتمع مدني، قطاع خاص، مؤسسات الامم المتحدة)، وتم تحديد مهام عمل وخطوط مرجعية لهذه المجموعات(TOR).
- الفريق الوطني برئاسة مكتب رئيس الوزراء هي الجهة المسؤولة عن تنسيق مبادرات أهداف التنمية المستدامة المختلفة.
- أعطت الحكومة الأولوية ضمن قائمة الأهداف، بما يتوافق مع جدول أعمالها الوطني.
- تم تحديد الجهات المسؤولة عن تحقيق الاهداف والاطراف المشاركة فيها ضمن الخطط القطاعية.
- عملت وزارة التنمية الاجتماعية على وضع مجموعة من التدابير الداخلية والتي تضمن قيام مجموعة التخطيط والموازنة بمهام الرصد والمتابعة والتقييم لبرامج الوزارة الثلاثة وتعزيزها مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة وبشكل محدد.

فرص التحسين:

- الحكومة مسؤولة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم تبنيها ضمن أجندة السياسات الوطنية، ولم تتطرق الأجندة الى مسؤولية تحقيق الاهداف على مستوى المؤسسات والوزارات كونها تقدم أهداف وسياسات وطنية تتطلب عمل جماعي ومتكامل لتحقيقها، حيث يتم تحديدها في الخطط القطاعية وعبر القطاعية وإطار النتائج الاستراتيجي.
- فيما يتعلق بترابط الاهداف ودور الشركاء في تحقيق الاهداف المشتركة، فقد تبين انه تم تحديد مسؤوليات تحقيق الأهداف المشتركة بشكل واضح للمؤسسات الحكومية في هدف الحد من الفقر، في حين تم ادراج **الدور المتوقع للمجتمع المدني** دون تحديد المؤسسات المشاركة في تحقيق الأهداف.
- نتيجة التأخر في إقرار الاستراتيجيات، لم يتم القيام بتوحيد النتائج وخطط العمل وإدراجها ضمن خطة عمل موحدة للحكومة من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بما يمكنها من متابعة التقدم المحرَز بصورة منتظمة، وكذلك تطوير نظام رقابة وتقييم يضمن توفير المعلومات بشكل دوري من خلال ادوات ومصادر معلومات وطنية ذات مصداقية.
- المجلس التشريعي معطل، وبالتالي لا يتم تقديم تقارير حول سير العمل في تطبيق أهداف التنمية المستدامة الى السلطة التشريعية.

4. الإعداد لتطبيق الأهداف

- يستند التوجه الجديد لدمج عملية إعداد الخطط وتحضير الموازنات إلى مبدأين يعزز كل منهما الآخر، وهما: التخطيط المبني على النتائج، والتركيز على التنفيذ. التخطيط المبني على النتائج يعني تحديد المخرجات والنتائج بصورة دقيقة وواقعية وقابلة للتحقيق تدعم السياسات الوطنية وتنفذ ضمن حدود الموارد المالية المتاحة. أما التركيز على التنفيذ فيعني تطوير نظام متابعة مبني على الأداء وذلك من أجل التأكد من أن تنفيذ الخطط المقررة يتم في الوقت المحدد لها، ويصدر التقارير الدورية حول النتائج المحققة وفق الخطط المعتمدة.
- تأتي الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية والموازنة العامة متوسطة المدى، كمكونات تتكامل مع أجندة السياسات الوطنية، التي بمجملها تشكل خطة التنمية الوطنية الرابعة لفلسطين.
- تم ربط الخطط القطاعية مع غايات واهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد اهداف التنمية المستدامة وتحديد تقاطعاتها مع اهداف ونتائج الاستراتيجية للقطاعات.
- تحدد **المرجعيات الدولية** مجموعة من المؤشرات العالمية المستخدمة على نطاق واسع، التي تسعى دولة فلسطين إلى إحراز تقدم مستمر على ضوئها، وقد تشمل الأمثلة على هذه المرجعية الدولية مؤشرات البنك الدولي للحوكمة، ومؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- كافة الخطط القطاعية وعبر القطاعية تم مصادقتها واقرارها للعمل بموجبها.
- تشتمل أجندة السياسات الوطنية على 30 سياسة وطنية، ولكل سياسة من هذه السياسات، سيتم اختيار عدد محدود من الأهداف الاستراتيجية الوطنية لها استناداً للأهداف الاستراتيجية الواردة في الاستراتيجيات القطاعية وغير القطاعية ذات الصلة، كما يمكن الاختيار من أهداف التنمية المستدامة واستهدافاتها باعتبارها أهدافًا استراتيجية وطنية، حيثما كان ذلك مناسبًا.
- لكل هدف استراتيجي وطني سيتم تحديد خط أساس مرجعي للعام 2016 وكذلك تحديد الاستهدافات للأعوام2019 و2022. وخلال النصف الأول من العام 2017، ستعمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء مع الوزارات والهيئات الحكومية المعنية للتأكد من تحديد أهداف استراتيجية وطنية ملائمة وفق المعايير التالية:

- ارتباط الهدف الاستراتيجي ارتباطًا مباشرًا بسياسة وطنية من السياسات الوطنية ال (30) الواردة في أجندة السياسات الوطنية.
- تحديد الهدف الاستراتيجي على مستوى القطاع، وليس على مستوى الوزارة أو الهيئة المعنية، حيثما كان ذلك مناسبًا.

- ستعمل الحكومة على مراجعة الخيارات المتاحة أمامها بالتشاور مع شركاء التنمية الدوليين للتأكد من حجم الدعم الذي سيقدمونه لفلسطين خلال السنوات الثلاث المقبلة لمواجهة التحديات المالية والاقتصادية الصعبة وتحقيق الاستدامة المالية.
- ستعمل الحكومة على تحديد مجموعة من التدابير والخيارات لدراستها واعتماد المناسب منها، مع التأكيد على الصعوبات التي قد تواجه تبني هذه الخيارات، وهو ما يتطلب التعامل مع الآثار السلبية المحتملة عند تنفيذها، سواء فيما يتعلق بعمليات الإصلاح أو فيما يتعلق ببعض الفئات الاجتماعية.

على مستوى هدف الحد من الفقر:

- تخطط الحكومة لتحقيق الهدف (الحد من الفقر) من خلال استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017-2022)، التي تناولت الحد من الفقر ضمن الاهداف الاستراتيجية فيها.
- الأطراف التي ستتعاون لتحقيق الهدف هي المؤسسات الحكومية الرئيسية (صحة، تربية وتعليم، الاقتصاد، المالية، الاحصاء، الاشغال، العمل، الزراعة) المجتمع المدني، القطاع الخاص.
- تم أخذ رأي أصحاب المصلحة في تخطيط وتنفيذ هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة، حيث تم مشاركة (518) شخصا من مختلف المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية بالإضافة إلى لقاءات مع مجموعات التخطيط المشترك ومجموعة العمل للحماية الاجتماعية واجتماعات داخلية لمراكز المسؤولية في الوزارة إلى تحديد التدخلات السياساتية، وإعداد تقرير الاستراتيجية وإقرارها من جميع الاطراف المعنية.
- تبين وجود فجوات مالية لتنفيذ الهدف الاستراتيجي المتعلق بالفقر على مدار الثلاث سنوات القادمة للتنفيذ الاستراتيجية كما يوضح الجدول التالي:

التكاليف السنوية المتوقعة والفجوة التمويلية (بالألف شيقل) تمويل الخزينة العامة

البرنامج	مبلغ الموازنة 2017	التكاليف المتوقعة 2017	الفجوة التمويلية 2017	مبلغ الموازنة 2018	التكاليف المتوقعة 2018	الفجوة التمويلية 2018	مبلغ الموازنة 2019	التكاليف المتوقعة 2019	الفجوة التمويلية 2019
التمكين ومكافحة الفقر	758,860	827,324	-68,464	781,477	828,286	46,809	804,951	829,665	24,714

الخلاصة:

- وجود رؤية لدى الحكومة لكيفية تنفيذ الخطط لأهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان استرشاد الاستراتيجيات الوطنية بهذه الأهداف، حيث تم مراجعة الخطط القطاعية وعبر القطاعية من قبل الفريق الوطني للتأكد من ارتباطها بالخطة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وتضمينها مؤشرات قياسية، ومن ثم يتم اقرارها من قبل مجلس الوزراء لتصبح سارية المفعول.
- خلال النصف الأول من العام 2017، عملت الأمانة العامة لمجلس الوزراء مع الوزارات والهيئات الحكومية المعنية للتأكد من تحديد أهداف استراتيجية وطنية ملائمة وفق المعايير التالية:
  - ارتباط الهدف الاستراتيجي ارتباطًا مباشرًا بسياسة وطنية من السياسات الوطنية ال 30 الواردة في أجندة السياسات الوطنية
  - تحديد الهدف الاستراتيجي على مستوى القطاع، وليس على مستوى الوزارة أو الهيئة المعنية، حيثما كان ذلك مناسبًا.
  - أن يكون الهدف الاستراتيجي محددًا، وواقعيًا، وقابلاً للقياس، وقابلاً للتحقيق، ومحددًا بفترة زمنية

فرص التحسين:

- وجود تأخير في إقرار بعض الخطط الاستراتيجية خلال العام 2017، والتي كان يفترض ان تتم في شهر كانون اول 2016.
- نتيجة التأخر اعتماد إطار النتائج الاستراتيجي، لم يتم إعداد تقرير سنوي يرصد التقدم في سير العمل، بحيث يحدد النتائج المحققة مقابل النتائج المستهدفة.
- عدم وضوح الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطط القطاعية، كما لم تتضمن خطة الحكومة قيمة الميزانية المطلوبة لتحقيق الأهداف.
- لم يتبين كيف تم الموائمة مع الإمكانيات المالية المتاحة، حيث يوجد فجوة تمويلية في تنفيذ الهدف المتعلق بالفقر.

الإطار العام للبيانات

تعتبر البيانات ضرورية لإبلاغ السياسات وصنع القرار ومراقبة سير العمل في أجندة 2030 وضمان مساءلة ومشاركة ذات مغزى، حيث تقر أجندة 2030 صراحة بأهمية البيانات ذات الجودة العالية والتي يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب والمصنفة، والتي يعتمد عليها من أجل مراقبة سير العمل وضمان إهمال أي منها.

5. أنظمة القياس والرقابة

- ❖ تولّى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قيادة وتنسيق جهود توطين مؤشرات التنمية المستدامة ومراقبة وتوفير بياناتها.
- ❖ تم إجراء تغيير تنظيمي ومؤسسي في الجهاز المركزي للإحصاء من خلال تشكيل فريق عمل حول أهداف التنمية المستدامة، وانشاء إدارة عامة للسجلات والمراقبة الاحصائية.
- ❖ تم تحديد الهدف الرئيسي العام للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية (2018-2022) في توحيد البنية التحتية الإحصائية اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة، كجزء من أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، وتمت صياغة الأهداف الاستراتيجية بما يساعد في توفير البيانات اللازمة لرصد ومراقبة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتلبية احتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع من قطاع عام وقطاع خاص والجمهور عامة، في المجالات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئة ذات الارتباط بشكل أساسي بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، كما تم إعداد وبناء الاستراتيجية في جميع مراحلها بالتنسيق والتعاون والشراكة بين أركان النظام الإحصائي الوطني والشركاء ممثلاً بالجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني والوزارات والمؤسسات الحكومية والجامعات والمؤسسات البحثية من خلال عقد عدة ورشات عمل ولقاءات مع فئات مستخدمي البيانات، وذلك لضمان انسجام الاستراتيجية مع الاحتياجات والأولويات الوطنية، وكذلك الالتزامات الإقليمية والدولية لدولة فلسطين.
- ❖ تم اجراء تقييم أولي من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حيث كانت نتائج التقييم ما يلي:

توافر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة		
عدد المؤشرات	متوفرة	غير متوفرة
241	103	138

		المؤشرات المتوفرة حسب الرابط		
متوفرة	عدد المؤشرات	1	2	2+1
103	241	65	34	4

التوافر: 1=متوفر – 2=غير متوفر – 3=لا ينطبق

		المؤشرات المتوفرة حسب مصدر البيانات			
متوفرة	عدد المؤشرات	دولية	سجلات إدارية ومسح وتعداد	مسح وتعداد	سجلات إدارية
103	241	36	38	16	13

- تم اجراء تحليل من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعدد مؤشرات التنمية المستدامة وعلاقتها مع أجندة السياسات الوطنية (2017–2022)، كما في الجدول التالي:

عدد مؤشرات التنمية المستدامة حسب العلاقة بأجندة السياسات الوطنية 2017-2022 ومصدر البيانات، 2017/11/12

العلاقة بأجندة السياسات الوطنية 2017-2022	السجلات الإدارية	المسوح	السجلات والمسوح	دولي	مسوح ودولي	سجلات ومسوح ودولي	سجلات ودولي	المجموع
نعم	34	33	22	16	3	4	14	**126**
لا	36	15	17	41	3	1	5	**118**
المجموع	**70**	**48**	**39**	**57**	**6**	**5**	**19**	**244**

- تم انشاء قاعدة بيانات حول المؤشرات تتضمن: التوافر، مصدر البيانات، الإدارة الإحصائية المسؤولة، أصحاب المصلحة المحددون، الأساس الدولي للمؤشر ذي الصلة، وحدة القياس، المنهجية، البيانات اللازمة، التصنيف، الدورية، التعريف، أحدث البيانات، العام الماضي، ملاحظات.
- يتم مراجعة المؤشرات المتضمنة في الخطط القطاعية من قبل ممثلي جهاز الاحصاء للتحقق من مدى توفر البيانات ودقتها ودوريتها ومدى قياس المؤشرات للتدخلات المقترحة.
- تواكب فلسطين الجهود الدولية والإقليمية في مجال توفير البيانات ورصد مؤشرات التنمية المستدامة ممثلةً بجهاز الاحصاء بصفته عضوا عن المنطقة العربية في فريق الامم المتحدة عالي المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات الاحصائية في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة 2030.
- يتمتع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشخصية الاعتبارية ويرتبط بمجلس الوزراء.
- ان استقلالية الجهاز المركزي تعزز مصداقية الرقم الإحصائي على المستوى الوطني والدولي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات بالإحصاء والذي يؤدي إلى الحصول على أرقام وبيانات دقيقة خلال

عمليات جمع البيانات من الأفراد والمؤسسات، كما أن الجهاز مؤسسة دولة تقدم خدماتها للحكومة والقطاع العام والأهلي والخاص ومؤسسات البحث والجامعات، وأن البيانات التي ينشرها تتعلق في بعض جوانبها بالأداء العام للحكومة.

- ❖ يحق لجميع أفراد المجتمع الحصول على الإحصاءات الرسمية التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها مع مراعاة سرية البيانات وخصوصية الأفراد. "المادة (4) من قانون الاحصاءات الرسمية رقم (4) لسنة 2000"

الخلاصة:

- يوجد تخطيط أولي لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حيث يتوفر (109) مؤشر من أصل (244) مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة بنسبة 45%.
- تبين ان مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة بأجندة السياسات الوطنية بلغ مجموعها 126 مؤشر من أصل 244 من مؤشرات التنمية المستدامة بنسبة 52%.
- يتم العمل على تجهيز قاعدة البيانات المتوفرة حول مؤشرات التنمية المستدامة بناء على تقييم مصفوفة مؤشرات التنمية المستدامة.
- يوجد انظمة للقياس والرقابة وسيستمر العمل عليها في الاعوام المقبلة، حيث يعمل الجهاز المركزي للإحصاء بخطوات جادة نحو ضمان تغطية كافة المؤشرات.
- تم تحديد مسؤولية جمع المعلومات للمؤشرات في الجهاز المركزي للإحصاء في حال كون مصدر جمع البيانات من خلال المسح، أما في حال مصدر جمع البيانات هو سجلات ادارية او دراسات فقد تم تحديد الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن القيام بها.
- سيتم قياس التقدم الحاصل في العمل وفقا لدورية قياس المؤشر الموضحة في الخطط القطاعية وعبر القطاعية.
- تم رصد المشاكل والتحديات المتوقعة في جمع وقياس البيانات أو المعلومات ذات العلاقة:
  - ✓ رصد المؤشرات وتوفيرها على مستويات تفصيلية واسعة. انتاج بيانات حسب التصنيف وفقا لمتطلبات SDGs (توفير اكبر من التفصيل: التوزيع الجغرافي، العرق، والجنس، والأصل الإثني، والعمر، والإعاقة، والمناطق الريفية / الحضرية،....)
  - ✓ اعتماد الكثير منها على السجلات الإدارية كمصدر أساسي، وهذه السجلات تكون غير مكتملة او كافية.
  - ✓ عدم انطباق بعض المؤشرات على الحالة الفلسطينية التي لا زالت تقبع تحت الاحتلال.
  - ✓ تعزيز المستوى التنسيقي على مستوى اليات العمل.
  - ✓ بعض المؤشرات غير واضحة وبحاجة الى تعلم أكثر خصوصاً في القضايا الفنية.
- يتم تنفيذ التعداد الثالث للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017. وقد تم تحديد الاحتياجات المحددة لمختلف القطاعات. ثم تم توحيد هذه الاحتياجات لتشكيل محتوى تعداد، حيث ستنشئ بيانات التعداد خط أساس شامل وتشكل إطارا إحصائيا محدثا لرصد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.
- ستكون تقارير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة متاحة أمام الجمهور.

مراجعة موضوع الحد من الفقر:

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتحديد مؤشرات قياس الهدف الاستراتيجي الأول المتعلق بالحد من الفقر والنتائج القطاعية، والملحق رقم (3) يوضح ذلك:

من الملحق رقم (3)، يتبين انه تم ادراج (21) مؤشراً لقياس التقدم نحو الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر، علماً بأن من ضمن هذه المؤشرات (5) مؤشرات دولية للتنمية المستدامة، وقد تم تحديد مسؤولية جمع المعلومات ومستوى التفصيل ودورية المؤشر ومصدر جمع البيانات سواء اكان مسح او سجلات إدارية او سجلات خاصة او دراسة بشكل دوري.

جاءت نتائج التخطيط من قبل الجهاز المركزي للإحصاء لهدف الحد من الفقر.

6. الأساس والمؤشرات

- تم اعداد تقرير حول تقييم للأهداف الإنمائية للألفية في العام 2014 من قبل وزارة التخطيط والتنمية الادارية ولكن بسبب حل هذه الوزارة لم نتمكن من الحصول على التقرير المعد حول الموضوع.
- نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شهر كانون ثاني 2015 تقريرا حول قياس مؤشرات الاهداف الانمائية الالفية في فلسطين (1994-2014) تناول فيه آخر القراءات التي نفذت لتلك المؤشرات.
- قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقييم واقع مؤشرات اهداف التنمية المستدامة (SDGs) في فلسطين من حيث امكانية توفرها والمنهجيات الخاصة بأدوات قياسها، مع توفير بيانات خط الاساس حيثما أمكن.
- يقوم جهاز الاحصاء بالتعاون مع الوزارات/المؤسسات ذات العلاقة بمراجعة الخطط القطاعية وعبر القطاعية للأعوام (2017-2022)، وفحص امكانية تغطية مؤشرات المراقبة والتقييم فيها واختيار جزء منها ضمن نظام المراقبة الاحصائي الوطني.
- لكل هدف استراتيجي وطني سيتم تحديد خط أساس مرجعي للعام 2016، وكذلك تحديد الاستهدافات للأعوام 2019 و2022.
- يتم مراجعة المؤشرات المتضمنة في الخطط القطاعية من قبل ممثلي جهاز الاحصاء للتحقق من مدى توفر البيانات ودقتها ودوريتها ومدى قياس المؤشرات للتدخلات المقترحة.
- تسعى دولة فلسطين إلى إحراز تقدم مستمر على ضوء المرجعيات الدولية.

مراجعة موضوع الحد من الفقر:

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بربط غايات التنمية المستدامة ذات الأولوية الوطنية للأعوام (2017-2022)، مع المؤشرات المقترحة بالإضافة الى خط الأساس (آخر قراءة) والاستهدافات والتدخلات المقترحة بالإضافة الى الجهة المسؤولة، والملحق رقم (4) يوضح ذلك:

الخلاصة:

- تم تنفيذ قياس أساسي قبل بدء أجندة أهداف التنمية المستدامة، حيث يوجد تقرير نهائي حول الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الاستفادة من هذا الأساس للحكم على سير العمل الذي تم من خلال دورة حياة أهداف التنمية المستدامة، وهي نقطة بداية قياس سير العمل.
- المعلومات المقدمة مترابطة مع بيانات أو معلومات أخرى مثل بيانات الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو المنظمات غير الحكومية.

فرص التحسين:

- يوجد 82 مؤشر من أهداف التنمية المستدامة تعتبر تصنيف ثالث ليس لها منهجية احتساب او الية عمل.
- تبين أن استراتيجية الحماية الاجتماعية (2017-2022)، لم تحدد القيم المنشودة في دورية قياس المؤشر، وتم التطرق الى الاستهداف بمخرجات حول مجموع الاعداد التي سيتم استهدافها، في حين تم ادراج الاستهدافات والقيم المنشودة في إطار النتائج الاستراتيجي للحماية الاجتماعية.
- لم تحدد استراتيجية البيئة عبر القطاعية (2017-2022) القيم المرجعية (خط الأساس)، والقيم المنشودة، ومصدر المعلومات، ودورية قياس المؤشر، حيث تم الاشارة الى أن عملية تطوير المؤشرات المناسبة هي عملية متواصلة وبحاجة الى استكمال.
- تبين أن استراتيجية قطاع الحكم المحلي (2017-2022)، تم وضع مؤشرات لقياس الإنجاز دون وجود خط البيانات المرجعية ودون تحديد نسب واعداد متوقعة لما سيكون في العام 2022.
- تبين أن استراتيجية قطاع الثقافة والتراث (2017-2022)، تم تحديد خط البيانات المرجعية وسنة الأساس ولم يتم تحديد الاستهدافات المطلوبة في الأعوام (2017،2018،2019).
-

7. ترتيبات الرقابة والتقارير

ستقوم الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعمل مع الوزارات والهيئات الحكومية المعنية على تحديد النتائج المرجوة وكذلك إعداد خطط العمل التنفيذية لكل تدخل من التدخلات السياساتية التي شملتها أجندة السياسات الوطنية، على أن تحدد خطط العمل الإجراءات الرئيسة المطلوب تنفيذها على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، وستعمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء على توحيد النتائج وخطط العمل وإدراجها ضمن خطة عمل موحدة للحكومة تُمكنها من متابعة التقدم المحرَز بصورة منتظمة.

وفيما يلي استعراض للإطار الزمني لعملية المتابعة وإصدار التقارير الخاصة بسير العمل على تنفيذ أجندة السياسات الوطنية:

- المرجعيات الدولية ومؤشراتها– على أساس سنوي.
- الأهداف الاستراتيجية الوطنية– على أساس سنوي.
- النتائج وخطط العمل المحددة– على أساس ربعي (للإجراءات) ، ومرة واحدة في السنة على الأقل (للنتائج).

وسوف تتمكن الحكومة، من خلال تعزيز إجراءات متابعة تنفيذ أجندة السياسات الوطنية ورفع التقارير بشأنها، من تحديد المشاكل التي تعتري الأداء في مرحلة مبكرة واعتماد التدابير اللازمة التي تتكفل بتجاوز المشاكل المحتملة. وفضلاً عن ذلك، فمن شأن توفر معلومات أشمل حول الأداء في الوقت المطلوب أن يدعم الحوار الذي نجريه مع شركائنا المحليين والدوليين حول الطريقة التي نعتمدها في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

ومن المقرر تصميم إطار النتائج الاستراتيجي واختباره ووضعه موضع التنفيذ خلال العام 2017، وتتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء تطوير قدرات طواقم الوزارات والهيئات الحكومية بما يتماشى مع التعليمات التي تصدر بشأن النتائج وخطط العمل الأولى في العام 2017. ومن المقرر كذلك إعداد تقرير سنوي يرصد التقدم في سير العمل، بحيث يحدد النتائج المحققة مقابل النتائج المستهدفة. ويحدد إطار النتائج الاستراتيجي، من خلال تركيزه الدائم على النتائج والتنفيذ، معيارًا عاليًا للحكم على أجندة السياسات الوطنية للأعوام (2017–2022). فلا يمكن الادّعاء بتحقيق النجاح إلا عند الوفاء بالوعود المقطوعة.

ما تم تنفيذه من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء في إطار المتابعة والتقييم:

- مراجعة مسودة الخطط الاستراتيجية القطاعية الأولية وعددها (21) استراتيجية قطاعية وغير قطاعية، حيث قامت الأمانة العامة بإعادة صياغتها وتعديلها وتطويرها، بالشراكة والتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتم موائمة هذه الاستراتيجيات وربطها مع أجندة السياسات الوطنية، وتجهيزها ورفعها للمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء، حيث تمت المصادقة عليها خلال الفترة الواقعة ما بين شهر أيار وشهر آب من العام 2017.
- فور المصادقة على إعداد الاستراتيجيات القطاعية، تم البدء بعملية إعداد إطار النتائج الاستراتيجي والذي يعتبر الأداة العملية لمتابعة تنفيذ أجندة السياسات الوطنية، حيث يرتبط إعداد الإطار بانتهاء العمل على إعداد الاستراتيجيات القطاعية التي كان من المفترض أن يتم مصادقة مجلس الوزراء عليها بحلول شهر كانون أول 2016.
- عملية إعداد إطار النتائج الاستراتيجي لأجندة السياسات الوطنية في طور التنفيذ، حيث تم إنجاز النشاطات التالية:

- تشكيل لجنة توجيهية بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 15 آب 2017 برئاسة أمين عام مجلس الوزراء وعضوية مكتب رئيس الوزراء، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة المالية والتخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للإشراف على سير العمل في إعداد إطار النتائج الاستراتيجي لأجندة السياسات الوطنية.
- تشكيل فريق وطني من كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تندرج ضمن الاستراتيجيات القطاعية التي يبلغ عددها (21) استراتيجية قطاعية وغير قطاعية، حيث تم تشكيل الفريق بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 15 آب 2017، ليتولى الفريق مجموعة من المهام والمسؤوليات التي تساهم في عملية إعداد إطار النتائج الاستراتيجي.
- إعداد المبادئ التوجيهية الناظمة لإطار النتائج الاستراتيجي، والذي يُعد بمثابة النظام التوجيهي الذي تعتمده الحكومة في إنجاز التدخلات السياساتية التي تحتل الأولوية.
- إقرار المبادئ الناظمة للإطار من قبل اللجنة التوجيهية في اجتماعها الأول، كما تم إقرار القطاعات الخمسة في النموذج التطبيقي.
- عقد الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية بشكل مشترك مع الفريق الوطني، حيث تم الاتفاق على آليات العمل ومراحل إعداد إطار النتائج.

- اختيار خمسة قطاعات كنموذج تطبيقي، وبدء تنفيذ إعداد إطار النتائج الاستراتيجي لهذه القطاعات والتي تشمل: قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع الطاقة، قطاع الزراعة، قطاع العدالة.
- يجرى العمل مع القطاعات الخمسة التي تم اعتمادها كعينة تطبيقية بمسار مكثف حتى يتم الانتهاء من إعداد إطار نتائجها الاستراتيجي خلال العام 2018، وتم عقد عدد من الاجتماعات ويتم التواصل بشكل مستمر من أجل إنجاز هذه المهمة في موعدها المحدد، ويجري العمل مع بقية القطاعات كي يتم الانتهاء من إطار نتائجها خلال الربع الأول من العام 2018.
- ستقوم الادارة العامة للمتابعة والتقييم في عملية إعداد تقارير المتابعة الربعية وفقاً لإطار النتائج الاستراتيجي للقطاعات الخمسة في العينة التطبيقية خلال العام 2018.

يستند إعداد إطار النتائج الاستراتيجي بشكل اساسي على أجندة السياسات الوطنية والخطط الاستراتيجية القطاعية، بما يشمل التكامل بينهما، وأدى التأخير في عملية إعداد الاستراتيجيات القطاعية بالمعايير المطلوبة إلى تأخير البدء بإعداد إطار النتائج الذي تستند عليه عملية إعداد تقارير المتابعة بمستوياتها المختلفة، لقد كان الموعد المستهدف للانتهاء من إعداد الاستراتيجيات القطاعية والمصادق عليها من مجلس الوزراء بحلول شهر كانون أول 2016، في حين تم انتهاء العمل على إعداد الاستراتيجيات القطاعية في شهر آب 2017.

مراجعة موضوع الحد من الفقر:

ستقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتنفيذ ما يلي:

1. تفعيل دور مجموعة التخطيط والموازنة داخل الوزارة في إدارة برامج الوزارة الثلاثة: ستعمل الوزارة على وضع مجموعة من التدابير الداخلية والتي تضمن قيام مجموعة التخطيط والموازنة بمهام الرصد والمتابعة والتقييم لبرامج الوزارة الثلاثة وتعزيزها مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة وبشكل محدد.

سيعمل الوزير على تفعيل المجموعة من خلال التدابير التالية:

- **إجراء تقييم نصف سنوي** للتقدم المحرز في مخرجات خارج المشاريع وداخل المشاريع للبرامج الثلاثة، وتقييم سنوي على مستوى المخرجات والاهداف والغايات وذلك من خلال مراجعة معايير الأهداف والغايات.

- **مراجعة برامج الوزارة في نهاية كل سنة،** وتشمل المراجعة دراسة علاقة الغايات والأهداف في الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية ودراسة السببية أي نظرية التغيير التي تتعلق في البرامج الثلاثة وتعديلها حيث يلزم الأمور، يمكن ان تكون عملية المراجعة هذه مباشرة بعد إقرار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية من مجلس الوزراء ويمكن ان يشمل التصميم المعدل على مؤشرات قياس أداء بدل معايير الأداء.
- **تطوير نظام رصد وتقييم بالمشاركة:** ستعمل الإدارة العامة للتخطيط على تطوير نظام متكامل للرقابة والتقييم، يشمل النظام مجموعة من الأدوات والنماذج التي ستقيس مؤشرات ومعايير الأداء للبرامج الثلاثة، ويشمل ايضاً وصف مفصل للتقارير والاجتماعات وخطوط الاتصال ذات العلاقة.
- **اعداد خطة سنوية للبرامج:** ستعمل الإدارة لعامة للتخطيط مع مديري البرامج على وضع اطار ومنهجية للخطة السنوية للبرامج ويتم مراجعتها لضمان التكامل بين إدارة البرامج، يمكن ايضاً ان يشارك في عمل التخطيط السنوي مدراء مديريات وزارة التنمية الاجتماعية ومدراء المراكز وبعض المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

2. **تفعيل دور الفريق الوطني في الرصد والتقييم للأهداف والنتائج والتدخلات القطاعية:** ستعمل الوزارة على وضع مجموعة من التدابير، والتي تعزز علاقة الفريق الوطني في الاستراتيجية وخاص في مجال تفعيل التوجيه وتعميم المعرفة وتعميق المسائلة تجاه مكونات الاستراتيجية، وبشكل محدد سيعمل الوزير على انفاذ التدابير التالية: الفريق الوطني يقدم المشورة، خلال تطوير نظام رقابة وتقييم على مستوى الأهداف والنتائج والتدخلات القطاعية ويحث المؤسسات على توفير المعلومات اللازمة لنظام الرصد والتقييم، وخاصة تقديم تقارير نصف سنوية حول التدخلات المنفذة في مجال التنمية الاجتماعية. عقد اجتماع سنوي لنقاش التقدم نحو الأهداف والنتائج القطاعة واتخاذ قرارات في تعديل أي من المسارات الاستراتيجية بناء على التقارير الميدانية.

الخلاصة:

- ستتم عملية المتابعة والتقييم بمسارين، المسار الأول يكون من خلال رصد المؤشرات التي وضعت لكل من الأهداف الاستراتيجية، والتي سيتم قياسها أو حسابها مع نهاية كل سنة من سنوات الخطة، وملاحظة مدى التقدم الذي حصل بناء على ما يتوفر من معلومات وبيانات، أما المسار الثاني فسيكون من خلال تقييم برامج الموازنة وتحديد مدى تحقيق ما جاء فيها من غايات، وأهداف، ومخرجات لكل واحد من تلك الأهداف في كل برنامج.
- سيتم اجراء ثلاثة استعراضات طوعية حول سير العمل المحرز وفقا للإطار العام للتقارير الطوعية الصادرة عن الأمم المتحدة.
- يتم اجراء نقاش وتحليل ومراجعة مصفوفة الأهداف والنتائج والمخرجات والانشطة والموازنات الخاصة بكل برنامج، بقيادة منسق البرنامج من وزارة التنمية الاجتماعية مع عرض مواصفات الهدف SMART.
- يتم مراجعة مصفوفة الأهداف والنتائج والمخرجات والانشطة والموازنات الخاصة بكل برنامج من خلال مجموعات عمل متوازية لدى وزارة التنمية الاجتماعية.
- يتم اعداد تقارير ربعية ونصف سنوية وسنوية لعمل وزارة التنمية الاجتماعية، بحيث يتم ربط البرنامج مع الهدف والمخرجات المتوقعة وتحديد الانجازات المنفذة وتكاليفها والمعيقات والتحديات التي واجهت التنفيذ.

فرص التحسين:

- التأخر في اعتماد الخطط القطاعية لغاية نهاية العام 2017، مما أدى الى التأخر في اعداد منهجية اعداد إطار النتائج الاستراتيجي، وذلك يؤثر في عملية متابعة وتقييم تنفيذ اجندة السياسات الوطنية في الوقت المناسب.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وادواتها

تمهيد

منذ ان تم الإعلان عن اهداف التنمية المستدامة وبدأ الانتوساي بتبادل المعرفة مع الأعضاء من خلال المسح الاستباني لقياس المعرفة وقدرات الأجهزة، بدأ ديوان الرقابة الإدارية والمالية الفلسطيني بعد ان وضع هذا الموضوع ضمن اولويات اعماله الرقابية بالتحرك نحو معرفه اهداف التنمية المستدامة من خلال العديد من الوسائل محليا ودوليا، وقام بإصدار قرار اداري رقم (2017/17) بشأن تشكيل فريق بخصوص استعداد الحكومات لتطبيق اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة.

منهجية وأدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات عن طريق التقارير بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الاعتماد على تقرير ديوان الرقابة بالخصوص، بالاضافة الى الوثائق والمستندات وقياس المؤشرات كأداة لجمع البيانات.

مجتمع وعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على المؤسسات الفلسطينية الحكومية في الضفة الغربية في فلسطين من خلال التركيز على جاهزية الحكومة الفلسطينية عموماً وعلى الجاهزية لموضوع الحد من الفقر، حيث تم دمج اهداف التنمية المستدامة مع اجندة السياسات الحكومية.

وتم تركيز العمل على الهدف رقم (1) من اهداف التنمية المستدامة بعنوان الحد من الفقر بكافة أشكاله، ومن هنا جاء اهتمام ديوان الرقابة في تقييم جاهزية الحكومة فيما يخص الهدف الأول من اهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر وفقاً للمعطيات الواردة أعلاه، حيث تم العمل على إجراء تحليل وربط ما بين أهداف أجندة السياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

حيث تكون التقرير من موجز عام عن أهداف التنمية المستدامة وأهمية دور الديوان في مراجعتها، ومن ثم تم التطرق إلى تحليل المشكلة والتعريف بأصحاب المصلحة ذوي العلاقة.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل من الدراسة عرضًا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة التعرف على اهداف التنمية وجاهزية الحكومة الفلسطينية لها ودور ديوان الرقابه الفلسطيني ومدى مساهمته في تحقيق هذه الأهداف، ومن اهم ما نتج عن هذه الدراسة:

هل الحكومة الفلسطينية ملتزمة بما فيه الكفاية بمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ هل مختلف القطاعات (التعليم والصحة وغيرها) مشاركة وملتزمة بوضع وتنفيذ سياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

النتائج الأساسية:

- يوجد التزام حكومي بأهداف التنمية المستدامة من خلال اصدار قرار من مجلس الوزراء.
- يوجد مشاركة من كافة القطاعات (مؤسسات حكومية، منظمات غير حكومية، قطاع خاص، خبراء في مجال التنمية) في مشاورات ومراحل اعداد الخطة الوطنية.
- تم تشكيل فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- تم التحقق من وجود أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية.
- سيتم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال (7) أولويات وطنية و(25) سياسة وطنية.
- تعالج الخطة الوطنية خمس محاور أساسية من أهداف التنمية المستدامة مثل الناس والكوكب والشراكة وغيرها.

الاعتبارات:

- هناك التزام عال من الحكومة الفلسطينية بأهداف التنمية المستدامة، حيث تم التطرق إليها على مستوى رفيع بقرار حكومي، وهناك العديد من القطاعات المشاركة، كما تم تأسيس فريق وطني للتنسيق والمتابعة.
- الالتزام الحكومي محدد في أجندة السياسات الوطنية من خلال التطرق الى أهداف التنمية المستدامة في المحاور الثلاثة للفترة من (2017-2022).

ما مدى كفاية الجهود التي تبذلها الحكومة الفلسطينية لتعزيز الوعي الاجتماعي بأهداف التنمية المستدامة؟

النتائج الأساسية:

- هنالك توعية فيما يتعلق بأعضاء الفريق الوطني وأعضاء مجموعات العمل في مختلف الوزارات والمؤسسات المشاركة.
- تم عقد اجتماعات ودورات لتعزيز التوعية بأهداف التنمية المستدامة في بعض المؤسسات ولكن ليست بصورة منظمة.
- عقدت بعض الأطراف المعنية مثل وزارة الاتصالات وجهاز الإحصاء اجتماعات تعريفية لموظفيها حول أهداف التنمية المستدامة.
- لم ينفذ الفريق الوطني أو الحكومة عموماً أية أنشطة فيما يتعلق بالتوعية المجتمعية.
- لا يوجد برنامج منظم من خلال وسائل الإعلام لرفع الوعي لدى المواطنين بأهداف التنمية المستدامة.

الاعتبارات:

- لم تقم الحكومة الفلسطينية بما يكفي من جهود لتعزيز التوعية الجماهيرية، حيث كانت الإجراءات المتخذة مصممة خصيصاً لرفع التوعية الداخلية الحكومية، حيث تركزت الإجراءات خلال المرحلة الأولى على وضع الترتيبات المؤسسية وضعها موضع التنفيذ وبناء الوعي والالتزام بين الشركاء الرئيسين من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص.

ما مدى وضوح وتوزيع المسؤوليات عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمسائلة؟ ما مدى توزيع مصادر أهداف التنمية المستدامة سواء بصورة فردية أو جماعية؟

النتائج الأساسية:

- المسؤوليات محددة وموزعة بوضوح وخاصة في مرحلة التخطيط وتوطين المؤشرات وإجراءات التقييم/المراجعة وتقارير سير العمل والتقرير الطوعي إلى الأمم المتحدة.
- لم يتم تحديد مسؤولية رفع التوعية الجماهيرية.
- تم تقسيم وتوزيع المسؤوليات عن أهداف التنمية المستدامة حسب المهام الرئيسية لكل مؤسسة حكومية.

- تم تشكيل مجموعات عمل لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة بواقع (12) مجموعة، حيث تم دمج أكثر من هدف في مجموعة واحدة متخصصة، وتتألف كل مجموعة من عدة ممثلين من مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وقطاع خاص ومنظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة.
- تم وضع مهام لمجموعات العمل، وتم التحقق من قيامها بتنفيذ الشروط المرجعية ومنها المساهمة في مراجعة التقارير الطوعية حول التقدم المحرز في سير العمل، إضافة الى دعم ومساندة الجهود الوطنية في رصد مؤشرات التنمية على صعيد كل هدف.
- تم تحديد المسؤولية فيما يتعلق بقيادة وتنسيق جهود توطين مؤشرات التنمية المستدامة ومراقبة وتوفير بياناتها لجهاز الإحصاء بموجب قرار مجلس الوزراء.

الاعتبارات:

- يوجد توزيع واضح للمسؤوليات والمهام، حيث يمكن ملاحظة ذلك في مختلف الخطط القطاعية، ورغم أن المنظمات غير الحكومية جزء من الفريق الوطني ومشاركة في الخطط القطاعية وعبر القطاعية، الا أن خطط المنظمات غير الحكومية غير مرتبطة بالخطة الوطنية، كما لا يوجد آلية للاتصال والتواصل وتبادل للمعلومات ما بين الحكومة وكافة المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

ما مدى وضع الحكومة الفلسطينية لبرامج سياسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين؟ ما مدى مراعاة الحكومة الفلسطينية لترابط تلك البرامج؟

النتائج الأساسية:

- قام الفريق الوطني بمراجعة الخطط القطاعية وعبر القطاعية للتحقق من إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية الوطنية تمهيدا لاعتمادها من قبل مجلس الوزراء.
- تم توحيد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية (2017-2022) في أجندة السياسات الوطنية، حيث راعت الحكومة الفلسطينية الترابط بين تلك البرامج.
- وضعت الحكومة الفلسطينية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة باعتبارها من ضمن الأولويات الوطنية.
- تم ربط تحقيق الأهداف والاستراتيجيات ببرامج وموازنات سنوية محددة في معظم الخطط القطاعية.
- لم تتضمن اجندة السياسات الوطنية باعتبارها وثيقة مرجعية للأولويات والسياسات معلومات محددة حول الوسائل المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تم ربط الاستراتيجيات بالموازنة وبرامجها.
- يوجد فجوة مالية في الموازنة لتنفيذ الخطط القطاعية وعبر القطاعية.

- هنالك صعوبة تواجه الحكومة الفلسطينية في تحديد موازنتها والسيطرة عليها.

الاعتبارات:

- وضعت الحكومة الفلسطينية برامج في الخطة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، حيث أن الخطط الاستراتيجية القطاعية مستمدة من الخطة الوطنية ومترابطة معها.
- الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة غير واضحة، بسبب التأخر في اعداد إطار النتائج الاستراتيجي.

هل وضعت الحكومة الفلسطينية نظاماً ملائماً لقياس ومراقبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مرتبطاً بمؤشرات ومنظم مع أعمال فحص للجودة)؟

النتائج الأساسية:

(الجهاز المركزي للإحصاء عضو في الفريق الوطني)

- تم إجراء تغيير تنظيمي ومؤسسي في الجهاز المركزي للإحصاء من خلال تشكيل فريق عمل حول أهداف التنمية المستدامة، وانشاء إدارة مستقلة للرقابة الإحصائية والسجلات المركزية والبيانات الإدارية.
- يقود الجهاز المركزي للإحصاء تنسيق وتوطين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- جاءت الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية (2018–2022) بعد الانتهاء من اعتماد كافة الخطط القطاعية وعبر القطاعية بحيث تلبي احتياجات المؤسسات الوطنية من الأرقام الاحصائية.
- وضع جهاز الإحصاء خطة أولية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- تم وضع قاعدة بيانات حول المؤشرات المتاحة والمتوفرة ومصدر بياناتها.
- يتوفر خط أساس لما عدده (109) من مؤشرات التنمية المستدامة، ولدى الجهاز المركزي للإحصاء خطة لزيادة هذا العدد خلال السنوات الثلاث القادمة.
- يوجد نظام للقياس والرقابة لكنه لا يشمل كافة أهداف التنمية المستدامة حتى الآن، حيث ينبغي تطوير النظام في الفترة القادمة.
- قاعدة البيانات الوطنية متوافقة مع قاعدة بيانات الأمم المتحدة.
- تمت مراجعة مؤشرات الخطط القطاعية من قبل ممثلين عن جهاز الإحصاء للتحقق من توافرها ودقتها واستدامتها ومدى قياس المؤشرات للتدخلات المقترحة.

الاعتبارات:

- كلفت الحكومة الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء بوضع نظام المراقبة الاحصائي الوطني، حيث يوجد أنظمة قياس سيتم تحديثها لتتضمن كافة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- تم مراجعة وفحص مدى وجود خط أساس لكافة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الخطة الوطنية، حيث يعمل الجهاز المركزي للإحصاء بخطوات جادة نحو ضمان تغطية كافة المؤشرات.

ما مدى تنظيم الخطة الوطنية ومنها المؤشرات مع أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها؟ هل وضعت الحكومة الفلسطينية أساساً للمؤشرات ذات العلاقة (الأولويات وفقاً للخطة الوطنية)؟

النتائج الأساسية:

- وضع الفريق الوطني مصفوفة لربط مؤشرات الخطة الوطنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديد (126) مؤشراً من أهداف التنمية المستدامة المدرجة في الخطة الوطنية 2017–2022.
- حددت الوزارات على المستوى القطاعي مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بأهدافها الاستراتيجية، وتمت المصادقة على (21) خطة قطاعية وعبر قطاعية في منتصف العام 2017.
- سيتم تقديم تقارير ربع سنوية عن سير عمل والأنشطة الخاصة ابتداء من العام 2017.
- تم تكليف الأمانة العامة لمجلس الوزراء بوضع إطار عام لجمع تقارير الأعمال وسير العمل من القطاعات، حيث نصت الخطة على الانتهاء منها في العام 2017، غير أننا لاحظنا وجود تأخير في إنجازها.
- تم تحديد 126 مؤشراً ضمن الخطة الوطنية من أصل 244 مؤشراً مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

الاعتبارات:

- هنالك نظرة واضحة عن العلاقة بين الخطة الوطنية والخطط القطاعية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة.
- وضعت الحكومة الفلسطينية أساساً جيداً من خلال مصفوفة الربط بين السياسات الوطنية وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.
- وجود تأخر في إقرار الخطط القطاعية وعبر القطاعية الى منتصف العام 2017.
- وجود تأخر في اعداد واعتماد إطار النتائج الاستراتيجي والعمل بموجبه.

هل يوجد إطار عام للتقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة؟ إذا كان الجواب بنعم فهل هو حسب الإطار العام للتقارير المعتمد من الأمم المتحدة؟

النتائج الأساسية:

- تصدر الأمانة العامة لمجلس الوزراء تقريراً شاملاً على المستوى الوطني استناداً إلى النتائج الموحدة وخطط العمل من القطاعات.
- ستقوم الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإعداد تقارير المتابعة الربعية وفقاً لإطار النتائج الاستراتيجي.
- أبدت الحكومة الفلسطينية التزامها في تقديم تقرير طوعي حول التقدم في تطبيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، استنادا إلى الإطار العام الدولي، وسيصدر التقرير الطوعي بحلول شهر حزيران 2018، وقد تم تحضير الاستعراض الوطني بمشاركة ما يقارب من 500 مؤسسة تشمل القطاع الحكومي ومؤسسات مجتمع مدني والقطاع خاص.
- تضمن مسودة التقرير الوطني الاول حول الهدف رقم (11) والمعد من قبل وزارة الحكم المحلي تحليلاً للوضع الحالي ومدى توافر البيانات والأولويات الوطنية ذات العلاقة والمعيقات والتوصيات.
- يتم اعداد تقارير ربعية ونصف سنوية وسنوية لعمل وزارة التنمية الاجتماعية، بحيث يتم ربط البرنامج مع الهدف والمخرجات المتوقعة وتحديد الانجازات المنفذة وتكاليفها والمعيقات والتحديات التي واجهت التنفيذ.

الاعتبارات:

- يوجد إطار عام للتقارير الوطنية وفقاً للإطار العام لتقارير الأمم المتحدة.
- يوجد تأخر في اعتماد الخطط القطاعية لغاية نهاية العام 2017، مما أدى الى التأخر في اعداد منهجية اعداد إطار النتائج الاستراتيجي، وذلك يؤثر في عملية متابعة وتقييم تنفيذ اجندة السياسات الوطنية في الوقت المناسب.

الفصل الخامس: البعد المستقبلي والتوصيات

بعد إجراء هذه الدراسة ومن خلال عرض النتائج ومناقشتها، خلصت الدراسة إلى إستنتاجات وتوصيات كما يلي:

أولا: البعد العملي والأدوار المستقبلية:

تعتبر التنمية المستدامة في المجتمعات البشرية تطلعا وهدفا مشتركا لدى شعوب جميع البلدان، وأحد أهم القضايا التي تواجه الحكومات في القرن الجديد، وتمثل أيضا تحديا كبيرا تواجهه الأجهزة العليا للرقابة في القرن الجديد، ويمكن للأجهزة العليا للرقابة، بحكم الميزات التي تتمتع بها من استقلالية وكفاءة مهنية وموضوعية وشفافية، القيام بإنجازات كبيرة في معالجة قضايا البيئة على الصعيدين الوطني والعالمي وتقييم التنمية المستدامة، ومن أجل ابراز قيم وفوائد أعمال الرقابة المالية بشكل كامل، ينبغي على الإنتوساي أن تشجع على الرقابة على تنفيذ المعاهدات البيئية المتعددة الأطراف والتزام الحكومات الوطنية بالتنمية المستدامة. وذلك، من خلال المبادرات ذات الصلة والجهود التي تبذلها اللجان ومجموعات العمل وفرق المشاريع التابعة للإنتوساي، وينبغي أيضا على الإنتوساي أن تشجع على إنشاء وتحسين نظام وضع التقارير الخاصة بالتنمية المستدامة، وتنفيذ عمليات تدقيق تعاونية في مجالات البيئة عالميا وإقليميا، وفي مجال التنمية المستدامة، وتقييم تنفيذ وآثار التخطيط الاستراتيجي والأهداف الاستراتيجية الوطنية، وكذلك مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وفضلا عن ذلك، ينبغي على الإنتوساي أن تنشر في حينها التقارير الخاصة بالبحوث ذات الصلة خدمة للمجتمع والجمهور وللإسهام. (ليو جيايي، رئيس الانتوساي للفترة 2013–2016).

ومن أجل تحسين الدور الذي تؤديه أجهزة الرقابة العليا يجب أن تعتمد وسائل تدقيق ومنهجيات أكثر إبداعا، ويجب أن تتخذ أجهزة الرقابة العليا تدابير فعالة لبناء القدرات ورفع التحديات لتلبية احتياجات الحوكمة الوطنية، ويتوجب على الأجهزة العليا للرقابة تدعيم التبادل والتعاون المتبادل وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات الوطنية فيما بينها لتحقيق التنمية المشتركة للرقابة المالية على المستوى الوطني في جميع أنحاء العالم.

ان مشاركة الاجهزة العليا وهي احد مكونات الحوكمة في الدول بتنفيذ والرقابة على أهداف التنمية المستدامة، سيشكل انطلاقة ايجابية وحيوية في ابراز قيمة وفوائد هذه الاجهزة من اجل تعزيز ثقة المواطن في رقابة مستقلة وفعالة، ويزيد من الاعتراف عالميا بالدور المحوري للمنظمة في في دعم الحكم الرشيد والمساءلة.

ثانيا: التوصيات

بناء على ما تم إستنتاجه توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة استعداد الأجهزة لتلبية الانتظارت الناتجة عن خطة التنمية المستدامة 2030
- ضرورة تقييم المشاريع ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- ضرورة المساهمة في تدعيم الشفافية والمساءلة (هدف التنمية 16)
- ضرورة ان تضع قيادة كل جهاز أعلى للرقابة نظرة استراتيجية بشأن كيفية إجراء الجهاز رقابة على اهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة تطوير اطر عمل لتطبيق المناهج الاربعة وفقا لمبادرات الاجهزة العليا، ووضع آلية لرصد التقدم المحرز وجمع المعلومات المتعلقة بهذا الشأن.
- ضرورة دعم عملية إعداد معلومات عالية الجودة فيما يتعلق باهداف التنمية المستدامة من خلال هذه الاطر، ونشرها سواء في داخل مجتمع الاجهزة العليا او في الخارج.
- ضرورة ضمان بناء علاقات فعالة مع منظمة الامم المتحدة والشركاء الدوليين بما في ذلك اتباع اساليب ابلاغ شامل وميسر لتلك الاطراف.
- ضرورة تطوير مبادرات لبناء التوعية الجماهيرية في المجتمع حول أهداف التنمية المستدامة تشمل كافة الفئات العمرية والمناطق الجغرافية.
- ضرورة اعتماد خطة لبناء التوعية لدى موظفي المؤسسات الحكومية والعامة حول أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة العمل على تضمين هيكلي لأهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية.
- ضرورة إشراك كافة المؤسسات غير الحكومية في التعريف بأهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة وجود آلية لتبادل المعلومات والتواصل مع كافة مؤسسات المجتمع المدني بهدف الخروج بتقارير تعبر عن كافة الاعمال المنفذة في مجال التنمية المستدامة.
- ضرورة ضمان مساهمة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص بالفريق الوطني في عكس أهداف التنمية المستدامة على قطاعاتهم في فلسطين.

- ضرورة تحديد قائمة بأسماء مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في تحقيق هدف الحد من الفقر ضمن استراتيجية الحماية الاجتماعية.
- العمل مستقبلا على إقرار الخطط الاستراتيجية قبل البدء بتنفيذها.
- ضرورة اعتماد وتنفيذ إطار النتائج الاستراتيجي والعمل بموجبه بما يضمن متابعة وتقييم تنفيذ اجندة السياسات الوطنية في الوقت المناسب.
- ضرورة وضوح الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطط القطاعية، وان تتضمن خطة الحكومة قيمة الميزانية المطلوبة لتحقيق الأهداف.
- ضرورة ضمان الموائمة مع الإمكانيات المالية المتاحة في مرحلة التخطيط، نظراً لوجود فجوات تمويلية في تنفيذ الاستراتيجيات.
- ضرورة تطوير السجلات الإدارية والتي سيتم الاعتماد عليها كمصدر أساسي لقياس المؤشرات.
- ضرورة التأكيد على ضمان انسجام وتماهي الخطط الاستراتيجية لهيئات الحكم المحلي مع أجندة السياسات الوطنية بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.
- ضرورة التحقق من احتواء كافة الخطط القطاعية وعبر القطاعية على القيم المرجعية (خط الأساس)، والقيم المنشودة، ومصدر المعلومات، ودورية قياس المؤشر، والعمل على استكمال تطوير المؤشرات المناسبة.

الملاحق

الملحق رقم (1): ربط اهداف الخطة الاستراتيجية مع اهداف التنمية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة	التقاطعات مع أهداف ونتائج الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	يتقاطع هذا الهدف مع الهدف الاستراتيجي الأول للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية (الحد من نسبة الفقر)، ونتائجه جميعها.
الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الأول (الحد من الفقر).
الهدف 3: ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الأول والثاني
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُم مدى الحياة للجميع	يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الأول (الحد من الفقر) والثاني (إزالة كافة اشكال التهميش والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني).
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الثاني (إزالة كافة اشكال التهميش والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني) بشكل كبير، ولا سيما في نتائجه وسياساته جميعها والتي تستهدف النساء، حيث تم تحديد النساء والفتيات كفئة مستهدفة ذات أولوية في الاستراتيجية الوطنية.
الهدف 6: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع	يتقاطع مع النتيجة المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الاول والتي تنص على الأسر الفقيرة والهشة قادرة على تأمين الاحتياجات الأساسية بنوعية وكمية كافيتين
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الاول ولا سيما فيما يتعلق بمكون التمكين الاقتصادي للأسر الفيرة والنساء والشباب والاشخاص ذوي الإعاقة.
الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الأول والثاني.
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية	يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الاول لا سيما فيما يتعلق بتوفر

شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	البنية التحتية والمساكن المناسبة وبالهدف الاستراتيجي الثاني وفيما يتعلق بسياسة توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم لجميع الفئات المهمشة ووضع تدابير لوصول الجميع الى المياه والطاقة والمراكز الرياضية والثقافية المناسبة، وسياسة وضع تدابير وطنية تضمن دمج جميع الفئات المهمشة في المجتمع.
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات	يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بوصول الفئات المهمشة إلى العدالة، وبالهدف الاستراتيجي الثالث.

الملحق رقم (2): النتائج لهدف الحد من الفقر ودور الشركاء المختلفين

النتائج	أدوار الشركاء المرتبطة بها		
	دور وزارة التنمية الاجتماعية	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني
الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر			
الأسر الفقيرة والهشة قادرة على تأمين الاحتياجات الأساسية بنوعية وكمية كافيتين.	– توفير مساعدات نقدية. – توفير مساعدات غذائية منتظمة للأسر غير الآمنة غذائيا. – توفير مساعدات ماليه طارئة. – تأهيل سكن. – إعفاءات. – إنشاء منظومة معلومات MIS وقواعد بيانات موحدة حول الأسر الفقيرة واحتياجاتها والخدمات المقدمة لها.	– وزارة الصحة توفير الخدمات الصحية المجانية. – وزارة التربية والتعليم العالي– توفير الخدمات التعليمية المجانية. – وزارة الاقتصاد الوطني– وضع سياسات وطنية لتشجيع الاستثمار وسياسات اقتصادية لمعالجة أسباب الفقر وليس فقط محاربته، وبناء الاحتياطات الوطنية من السلع الأساسية، وخصوصاً الطحين. – وزارة المالية :وضع السياسات المالية التي تضمن معالجة أسباب الفقر وليس فقط محاربته. – الجهاز المركزي للإحصاء	– توفير مساعدات نقدية وغذائية ومساعدات ماليه طارئة. – توفير المياه المناسبة والطاقة، وخصوصا في المناطق المهمشة. – تعديلات في السكن. – حملات مناصرة دولية لفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تؤدي بشكل مباشر إلى تفاقم ظاهرة الفقر في فلسطين. – معلومات ودراسات. – خدمات ارشاد نفسي واجتماعي.

		الفلسطيني– تطوير مفهوم الفقر فلسطينيا، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية، توفير احصائيات حول الفقر في فلسطين. – مكتب رئيس الوزراء: تطوير مفهوم الفقر فلسطينيا، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية. – وزارة الأشغال العامة والإسكان – مواءمة/توفير سكن ملاءم للفقراء.	
الرجال والنساء والشباب والشابات في الأسر الفقيرة منخرطون في مشاريع تمكين اقتصادي فردي وجماعي.	– برامج تمكين اقتصادي للأسر الفقيرة، تتضمن إقامة مشاريع جديدة وتطوير أعمال للأسر الفقيرة التي لديها مشاريع قائمة. – برامج تمكين جماعية للأسر الفقيرة والمزارعين. – توفير قروض لمشاريع اقتصادية للأسر الفقيرة. – برامج تدريب مهني وتوظيف للشباب والشابات والأشخاص ذوي الإعاقة من الاسر الفقيرة. – تشجيع تأسيس الشركات والمشاريع التي تعنى بتسويق منتجات فقراء وصغار المنتجين، والاستفادة من الأسواق التضامنية العالمية في هذا المجال. – تدريب كوادرها لتمكينها من الاضطلاع بدورها بشكل أفضل في مجال توجيه التدخلات لصالح الفقراء على المستوى المحلي،	– وزارة العمل – برامج تمكين للعاطلين عن العمل. – وزارة الزراعة – برامج تمكين جماعي للمزارعين. – وزارة الاقتصاد – مراجعة التشريعات والسياسات لوضع سياسات وتشريعات تشجيعية لصغار المنتجين والمشاريع الصغيرة، وتأسيس الشركات والمشاريع التي تعنى بتسويق منتجات فقراء وصغار المنتجين، والاستفادة من الأسواق التضامنية العالمية في هذا المجال.	– برامج تمكين اقتصادي للأسر الفقيرة، تتضمن إقامة مشاريع جديدة وتطوير أعمال للأسر الفقيرة التي لديها مشاريع قائمة. – توفير قروض لمشاريع اقتصادية للأسر الفقيرة. – برامج تدريب مهني وتوظيف للشباب والشابات والأشخاص ذوي الإعاقة من الاسر الفقيرة. – القطاع الخاص– تأسيس مشاريع منتجة ومشغلة للأيدي العاملة الفقيرة. – مؤسسات الإقراض تطوير سياسات تحفيزية للفقراء، وذلك من خلال خفض قيم الربح/الفائدة وتسهيل عملية الإقتراض وتطوير سلع إقراض في مؤسسات الإقراض تتلاءم مع احتياجات الفقراء، وخصوصاً النساء.

	وتصميم وتنفيذ التدخلات أيضاً.		

الملحق رقم (3): مؤشرات قياس الهدف الاستراتيجي الأول المتعلق بالحد من الفقر والنتائج القطاعية:

سلسلة النتائج	المؤشرات	مسؤولية جمع المعلومات	مستوى التفصيل	دورية المؤشر	مصدر جمع البيانات
الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر	1. نسبة الفقر المدقع المبني على أنماط الاستهلاك.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجنس، العمر، المنطقة	18 ، 2023	مسح
	2. نسبة الفقر المدقع المبني على الدخل.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجنس، العمر، المنطقة	18 ، 2023	مسح
	3. نسبة الفقر المبني على أنماط الاستهلاك.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجنس، العمر، المنطقة	18 ، 2023	مسح
	4. نسبة الفقر المبني على الدخل.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجنس، العمر، المنطقة	18 ، 2023	مسح
	5. نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي. *	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجنس، فئات عمرية	------	-----
	6. نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	المنطقة، الجنس، البعد (نوع الحرمان)	2023،18	مسح
	7. نسبة الأفراد غير الآمنين غذائياً.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجنس، العمر، المنطقة	2022،17	مسح
	8. الخسارة الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي.*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	تم حذف مستوى التفصيل	2022،17	مسح
الأسر الفقيرة والهشة قادرة على تأمين الاحتياجات	9. عدد الأسر الفقيرة التي تستفيد من المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية	وزارة التنمية الاجتماعية.	جنس رب الأسرة، المحافظة نوع الخدمة، خط الفقر،	سنوي	سجلات إدارية

الأساسية بنوعية وكمية كافيتين.	الاجتماعية.		الإعاقة		
	10. نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية.*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم	المنطقة الخدمة	2023،18	مسوح
	11. مدى رضا الأسر الفقيرة المستفيدة من المساعدات المقدم (حسب الكمية والنوعية)	وزارة التنمية الاجتماعية.	جنس رب الأسرة، الفئات العمرية، المحافظة	017، 2019، 2022	دراسة خاصة
	12. نسبة إنفاق الأسر على الصحة من الإنفاق الإجمالي للأسرة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	جنس رب الأسرة، المحافظة	018، 2023	مسح
	13. نسبة إنفاق الأسر على الغذاء.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	جنس رب الأسرة، المحافظة	018، 2023	مسح
	14. نسبة الأسر التي تلجأ إلى استراتيجيات للتأقلم مع مستواها المعيشي.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	جنس رب الأسرة	2017، 2022	مسح
الرجال والنساء والشباب والشابات في الأسر الفقيرة متخرطون في مشاريع تمكين اقتصادي فردي وجماعي.	15. عدد المستفيدين من التمكين الاقتصادي.	وزارة التنمية الاجتماعية.	نوع المشروع، المنطقة الجغرافية، جنس المستفيد، الفئة العمرية، طبيعة التدخل (منحة، قرض، تشغيل، أخرى)، طبيعة المشروع (فردي، جماعي)	سنوي	سجلات إدارية
	16. نسبة الأسر الفقيرة المستهدفة في برامج التمكين الاقتصادي والتي لا زالت تدير مشاريعها الاقتصادية بعد ثلاث سنوات.	وزارة التنمية الاجتماعية.	نوع المشروع، المنطقة الجغرافية، جنس المستفيد، الفئة العمرية، طبيعة التدخل (منحة، قرض، تشغيل، أخرى)، طبيعة المشروع (فردي، جماعي)	2017، 2019، 2022	دراسة بشكل دوري
3.1 تدابير حماية اجتماعية	عدد تدابير الحماية الاجتماعية الوطنية التي تم	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة شؤون	وصف نوع التدبير	سنوي	سجلات ادارية

وطنيـــة ومحليـــة فاعلـــة تحمـــي الفئـــات الفقيـــرة والمنكشـفة رجـالاً ونساءً من الهزات والصـــــــــدمات والكوارث.	وضعها خلال ال 12 شهراً الماضية لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة.	المرأة			
	عدد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	وصف المحتويات	سنوي	سجلات
	عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث لكل 100000 شخص.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	المنطقة	سنوي	سجلات
	عدد الأفراد المستفيدين من صـــندوق درء المخـــاطر والتأمينات الزراعية.	وزارة الزراعة	المحافظة قيمة المساعدات	سنوي	سجلات إدارية
	عدد الأفراد المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي وهيئة التقاعد	صندوق الضمان الاجتماعي، هيئة التأمين والمعاشات	الجنس، الفئة العمرية، المحافظة	سنوي	سجلات ادارية

*مؤشر التنمية المستدامة

الملحق رقم (4): ربط غايات التنمية المستدامة ذات الأولوية الوطنية للأعوام (2017-2022)، مع المؤشرات المقترحة بالإضافة الى خط الأساس (آخر قراءة) والاستهدافات والتدخلات المقترحة بالإضافة الى الجهة المسؤولة،):

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة							
الهدف الاستراتيجي القطاعي/ النتائج (من الإستراتيجية القطاعية)	الغايات (من غايات التنمية المستدامة)	المؤشرات المقترحة (من الإستراتيجية القطاعية)	الواقع الحالي	الاستهداف للعام 2017-2019	التدخلات المقترحة	الجهة المسؤولة (الوزارة/ المؤسسة الحكومية)

الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر	1.1. القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم	1. نسبة الفقر المدقع المبني على أنماط الاستهلاك	%12.9 2011	118,000اسرة	توفير مساعدات نقدية منتظمة عبر بطاقات الخدمات المعتمدة	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة المالية والتخطيط
		2. نسبة الفقر المدقع المبني على الدخل.	%36.4 2011	216,000 فرد	توفير مساعدات غذائية منتظمة	وزارة التنمية الاجتماعية
	2.1. تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030 1.10: التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لادنى في 40% من السكان	3. نسبة الفقر المبني على أنماط الاستهلاك	%25.8 2011	5,000 أسرة	توفير مساعدات مالية طارئة	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة المالية والتخطيط
		4. نسبة الفقر المبني على الدخل.	%47.6 2011	120.000بطاقة	توفير الخدمات الصحية المجانية، لتشمل التأمين خدمة التأمين الطبي	وزارة الصحة
		5. نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي .		80,000 طالب	توفير الخدمات التعليمية المجانية لتشمل إعفاءات من الرسوم المدرسية وأثمان الكتب	وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية

	3.1. استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030	6. نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية			اعتماد سياسات التدعيم للمواد الأساسية كالطحين والملح، والتغذية المدرسية (مثلاً: كوب الحليب المدرسي), وبناء الاحتياطات الوطنية من السلع الأساسية، وخصوصاً الطحين . بناء أرضية حماية اجتماعية (المعاقين، كبار السن)	وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الزراعة ، وزارة الصحة وزارة التنمية الاجتماعية
		7. نسبة الأسر الفقيرة التي تستفيد من المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية			إنشاء هيئة/جسم تنسيقي عالي المستوى لوضع سياسات وطنية (اقتصادية واجتماعية) تضمن معالجة أسباب الفقر وليس فقط محاربته.	مكتب رئيس الوزراء، وزارة التنمية الاجتماعية، الشركاء في تحقيق الهدف الأول
		8. نسبة إنفاق الأسر على الصحة من الإنفاق الإجمالي للأسرة.	%5.3 2011		مراجعة لمنظومة التشريعات الفلسطينية وتحديد التعديلات اللازمة عليها لضمان إيجاد البيئة المؤسساتية اللازمة لتنفيذ السياسات والتدخلات التي يتم أو يمكن تبنيها لمكافحة الفقر وفق المفهوم الجديد ووفقاً للتوجه نحو التنمية	وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة العدل بموجب الخطة التشريعية للحكومة

	4.10: اعتماد سياسات ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق أكبر قدر من المساواة	9. نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية			وضع السياسات الوطنية التي تضمن معالجة أسباب الفقر وليس محاربته، بما يشمل سياسات تشجيع الاستثمار والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة. تحسن الأداء المؤسسي للهيئات المحلية وتفعيل مواردها المادية والبشرية لتقديم الخدمات ذات الجودة للمواطنين: من خلال الاستمرار في دعم الهيئات المحلية في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية التنموية وفي توفير وتطوير خدمات المرافق العامة الأساسية من بنية تحتية (مياه، كهرباء، صرف صحي، طرق) وأبنية عامة ومجتمعية مع إعطاء الأولوية للهيئات المحلية في المناطق المسماة "ج" وفي القدس الشرقية وفي المناطق المهمشة وتلك الموجودة بمحاذاة جدار الفصل والضم العنصري		وزارة الحكم المحلي

	3.10: ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج	10. نسبة الأسر الفقيرة، المستفيدة من المساعدات الاجتماعية حسب مدى الرضا عن المساعدات المقدمة من حيث الكمية والنوعية.			الضغط باتجاه تبني سياسات وتشريعات لتوفير الاحتياجات الأساسية (وفقاً للمفهوم الحالي والمستقبلي للفقر) والتمكينية للأسر الفقيرة يتضمن ذلك أيضا خفض رسوم الكهرباء والمياه للفقراء	وزارة التنمية الاجتماعية، والمؤسسات المزودة للخدمات
		11. نسبة الأسر التي تلجأ إلى استراتيجيات للتأقلم مع مستواها المعيشي.			إنشاء منظومة معلومات موحدة حول احتياجات الأسر	وزارة التنمية الاجتماعية
		12. نسبة الأفراد غير الآمنين غذائياً.	%27		تأسيس ملتقيات وطنية ترعاها وتقودها وزارة التنمية الاجتماعية لتنسيق جهود الأطراف الفاعلة في هذا القطاع.	وزارة التنمية الاجتماعية
		13. نسبة إنفاق الأسر على الغذاء	%35		توحيد وطني لمفهوم الفقر، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية وتوحيد آليات الاستهداف واحتساب الفقر	مكتب رئيس الوزراء, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, وزارة التنمية الاجتماعية

		14. عدد تدابير الحماية الاجتماعية الوطنية التي تم وضعها خلال ال 12 شهراً الماضية لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة	0	300 أسرة	مواءمة /توفير سكن ملاءم للفقراء	وزارة التنمية الاجتماعية
	1. 4. ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية،...	15. عدد المستفيدين من التمكين الاقتصادي.	655 مشروع	3,000 مشروع	برامج تمكين اقتصادي للأسر الفقيرة، تتضمن إقامة مشاريع جديدة وتطوير أعمال للأسر الفقيرة التي لديها مشاريع قائمة.	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة المرأة، الزراعة، المجلس الأعلى للشباب والرياضة
	2.10: تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع					

		16. نسبة الأسر الفقيرة المستهدفة في برامج التمكين الاقتصادي والتي لا زالت تدير مشاريعها الاقتصادية بعد ثلاث سنوات.		2 مشروع	برامج تمكين جماعية للأسر الفقيرة والمزارعين	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الزراعة
					برامج تدريب مهني وتوظيف للشباب والشابات والأشخاص ذوي الإعاقة من الأسر الفقيرة.	وزارة التنمية الاجتماعية، شركاء التمكين الاقتصادي
		17. إستراتيجية وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث.			تأسيس الشركات والمشاريع التي تعنى بتسويق منتجات فقراء وصغار المنتجين، والاستفادة من الأسواق التضامنية العالمية في هذا المجال.	وزارة التنمية الاجتماعية، شركاء التمكين الاقتصادي
					تدريب كوادرها لتمكينها من الاضطلاع بدورها بشكل أفضل في مجال توجيه التدخلات لصالح الفقراء على المستوى المحلي، وتصميم وتنفيذ التدخلات أيضاً.	وزارة التنمية الاجتماعية
					مراجعة التشريعات والسياسات لوضع سياسات وتشريعات تشجيعية لصغار المنتجين والمشاريع الصغيرة	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الاقتصاد الوطني

					توفير قروض لمشاريع اقتصادية للأسر الفقيرة تتلاءم مع احتياجاتهم بشكل عام، ومع احتياجات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بشكل خاص.	وزارة التنمية الاجتماعية+ وزارة العمل+ وزارة المرأة+ الزراعة+ المجلس الأعلى للشباب.
	1. 5. بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030			18.عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث لكل 100 000 شخص	إنشاء صندوق وطني للطوارئ لتحسين الاستجابة الوطنية للكوارث الطبيعية.	الفريق الوطني لإدارة المخاطر/الكوارث/ المجلس الأعلى للدفاع المدني
				19. عدد الأفراد المستفيدين من صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وقيمة المساعدات.	تعزيز جاهزية صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية من النواحي التنظيمية والمالية والكوادر المختصة والتشريعات الناظمة.	وزارة الزراعة

		20. عدد الأفراد المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي وهيئة التقاعد			إعداد التشريعات الثانوية لقانون الضمان الاجتماعي وإقرارها.	مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي
		21. الخسارة الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي			دراسات وتقارير حول تدابير الحماية الاجتماعية والاحتياجات المطلوبة	وزارة التنمية الاجتماعية

قائمة المراجع

- دوترا، بولا. (2016): "نتائج مراجعة إطار أهداف التنمية المستدامة". محكمة المحاسبات الاتحادية– البرازيل، المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، مجلد 43، عدد 1، ص ص 12–14.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية. (2018): "تقرير الديوان النهائي حول مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة"، رام الله. (http://www.intosai.org/fileadmin/downloads/downloads/1_about_us/SDGs_and_SAIs/id782_SDGs_Palestine_EN.pdf)
- فريز، جيس. (2018): "الدور المتحول للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ضوء أهداف التنمية المستدامة": ورقة تعريفية، المؤتمر الاقليمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمنطقة الجوار الاوروبي الجنوبية، 20–21 يونيو 2018، مؤسسة سيجما، تونس.
- الانتوساي. (2016): "إعلان أبو ظبي"، المؤتمر الثاني والعشرين للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، 5–11 ديسمبر 2016، أبو ظبي.
- الأرابوساي. (2016): "أهداف التنمية المستدامة": الورقة الإقليمية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الارابوساي)، 5–11 ديسمبر 2016، أبو ظبي.
- الامم المتحدة. (2017): "تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017"، نيويورك.
- ديوان المحاسبة الكويتي. (2018): الملتقى العلمي بالتعاون بين المنظمة العربية ومنظمة الافروساي، 27 مارس 2018، تونس.
- الارابوساي. (2018): مشروع مذكرة مفاهيم "اعداد تقرير جهوي حول تقدم اعمال الاجهزة العليا للرقابة بمنطقة الارابوساي في مجال الرقابة على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة اجندة 2030"، يناير 2018.
- الانتوساي. (2015): "كيف تستطيع الإنتوساي المساهمة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بما في ذلك الحوكمة الرشيدة من أجل تعزيز مكافحة الفساد": وثيقة المفاهيم الاولية، ديسمبر 2015.
- الانتوساي. (2016): "أهداف التنمية المستدامة": ورقة عمل، المؤتمر الثاني والعشرين للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، 5–11 ديسمبر 2016، أبو ظبي.
- الارابوساي. (2018): "الرقابة على خطة التنمية المستدامة: وضعية المنطقة العربية": ملخص التقرير المرحلي، 2018.

- الامم المتحدة. (2014): قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن " تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات"، الدورة 69، 19/12/2014.
- الامم المتحدة. (2011): قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/66/209 بشأن تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، 2011/12/22.
- الانتوساي. (2013): كتاب تذكاري بعنوان "60 عاماً من الإنتوساي – 50 عاماً من الأمانة العامة، الشفافية والمساءلة والحوكمة في خدمة الشعوب"، 2013.
- الانتوساي. (2013): المعيار الدولي (ISSAI 12) قيمة ومنافع الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة–إحداث الفارق في حياة المواطنين, 2013.
- الانتوساي. (2009): وثيقة الانتوساي شريك فعال في الشبكة الدولية لمكافحة الفساد: تحقيق الشفافية من اجل توفير الامن الاجتماعي والحد من الفقر، تقرير حول الندوة 20 بين الامم المتحدة والانتوساي وحول الرقابة المالية العامة، فيينا، 2009.
- الانتوساي. (2004): التنمية المستدامة: دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للانتوساي، 2004.
- اجندة السياسات الوطنية 2017–2022
- http://www.audit.gov.sd/?p=878&lang=ar.
- http://www.intosai.org/ar/about-us/sdgs-sais-and-regions.html.